دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	تقييم أثر القياس والإفصاح المحاسبي عن القيمة العادلة لأصول القطاعات التشغيلية على استدامة الشركة طبقاً لمعايير التقارير المالية الدولية بالتطبيق على الشركات المساهمة المصرية
المصدر:	الفكر المحاسبي
الناشر:	جامعة عين شمس - كلية التجارة - قسم المحاسبة والمراجعة
المؤلف الرئيسي:	علي، وليد أحمد محمد
المجلد/العدد:	مج20, ع4
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2016
الشهر:	ديسمبر
الصفحات:	89 - 140
رقم MD:	795545
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
اللغة:	Arabic
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	الشركات المساهمة
رابط:	https://search.mandumah.com/Record/795545

© 2018 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

تقييم أثر القياس والإفصاح المحاسبى عن القيمة العادلة لأصول القطاعات التشغيلية على إستدامة الشركة طبقاً لمعايير التقارير المالية الدولية بالتطبيق على الشركات المساهمة المصرية

دكتور
وليد أحمد محمد على
مدرس المحاسبة والمراجعة
المعهد العالى للإدارة والحاسب الآلى - جامعة بورسعيد

تقييم أثر القياس والإفصاح المحاسبي عن القيمة العادلة لأصول القطاعات التشغيلية على إستدامة الشركة طبقاً لمعايير التقارير المالية الدولية بالتطبيق على الشركات المساهمة المصرية.

[1] د/ وليد أحمد محمد علي

الملخص:

سعت الدراسة إلى تقييم أثر القياس والإفصاح المحاسبي عن القيمة العادلة لأصول القطاعات التشغيلية على إستدامة الشركة طبقاً لمعايير التقارير المالية الدولية بالتطبيق على الشركات المساهمة المصرية، وذلك لتحقيق مجموعة من الأهداف لعل أهمها إختبار أثر القياس والإفصاح المحاسبي بالقيمة العادلة لأصول القطاعات التشغيلية على إستدامة الشركة وقياس مدى تأثير القياس والإفصاح المحاسبي بالقيمة العادلة لأصول القطاعات التشغيلية على إستدامة الشركة.

وللتوصل لتحقيق هذه الأهداف تم إجراء دراسة ميدانية لإختبار فروض البحث والتي تمثل الفرض رئيسي فيها بمدى وجود تأثير للقياس والإفصاح عن القيمة العادلة لأصول القطاعات التشغيلية على إستدامة الشركات.

وقد تم التوصل إلى مجموعة من النتائج لعل أهمها وجود علاقة قوية بين مجموعة من المحددات المرتبطة بأهمية معلومات تقارير القطاعات التشغيلية وعلاقتها بالإستدامة، وأن القياس والإفصاح المحاسبي لأصول القطاعات التشغيلية بالقيمة العادلة يُمكن من إجراء المقارنات بين أصول القطاعات المختلفة للشركات ذات القطاعات والفروع بما يمكنها من الوصول إلى التعبير السليم عن دقة التقارير المالية ومدى إنعكاسها على إستدامة الشركة.

وانتهت الدراسة بتقديم مجموعة من التوصيات كان أبرزها تفعيل مداخل القيمة العادلة في التقارير المالية المختلفة لكي تصبح المنظم الفعال لتقديرات أصول الشركات ذات القطاعات بما ينعكس على إستدامة الشركات، والعمل على توفير المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية في الشركات ذات القطاعات المختلفة بالشكل الذي يحقق تماثل المعلومات لكافة الأطراف أصحاب المصالح.

الكلمات المفتاحية:

القطاعات التشغيلية – تقارير القطاعات التشغيلية – القيمة العادلة – إستدامة الشركات.

---

[1]- مدرس المحاسبة والمراجعة - المعهد العالي للإدارة والحاسب الآلي – جامعة بورسعيد.

Evaluate the impact measurement and accounting disclosure The fair value of the assets of the operating segments on the sustainability of the company in accordance with the International Financial Reporting Standards applied on Egyptian joint stock companies.

Abstract:

The study sought to evaluate the impact measurement and disclosure of accounting for the fair value of the assets of the operating segments on the sustainability of the company in accordance with the International Financial Reporting Standards applied on Egyptian joint stock companies, so as to achieve a set of objectives perhaps the most important test the effect of measurement and disclosure of accounting at fair value of the assets of the operating segments on the sustainability of the company and measure measuring the effect of the accounting and disclosure of the fair value of the assets of the operating segments on the sustainability of the company.

In order to arrive to achieve these goals field study was conducted to test the hypotheses, which represents major opportunities where the extent of the impact of the presence of measurement and disclosure of the fair value of the assets of the operating segments on corporate sustainability.

Has been reached on a set of results most notably a strong relationship between a set of parameters associated with the importance of the operating segments reports and their relationship to sustainability information, and that the measurement and disclosure of the accounting of the assets of the operating segments at fair value can make comparisons between the assets of the various sectors for companies with sectors and branches so that they can access to the proper expression of the accuracy of financial reports and their impacts on the sustainability of the company.

The study concluded with a series of recommendations, most notably the activation of the entrances to the fair value of the various financial reports in order to become an effective regulator of estimates of corporate assets related sectors including reflected on corporate sustainability, and to provide informational content of financial reports in different sectors companies a way that achieves similar information for all parties stakeholders.

key words:
Operating segments - the operating segments reports - fair value - corporate sustainability

أولاً: المقدمة وطبيعة المشكلة:

تعتبر تقارير القطاعات التشغيلية من أهم مصادر إنتاج المعلـ المحاسبة للوحدات الإقتصادية التي لها فروع وذلك لدعم قرارات المستفدين وفقاً للتقارير المالية الدولية خاصة المعيار المحاسبي (IFRS NO8)، وعلى ذلك فإن الإفصاح عن المعلومات المالية للقطاعات التشغيلية سوف يوفر المعلومات الملائمة، والكافية لتحسين التوقعات المستقبلية للمستثمرين حول حقيقة الأداء المالي للشركة وفروعها، وأن البيانات المالية المجمعة ليست كافية لتحليل وتقييم المركز المالي وآداء الشركة خاصة عندما تضم مجموعة متنوعة من الأعمال أو تعمل في مناطق جغرافيا مختلفة، لهذا السبب تعتبر التقارير القطاعية مصدراً أساسياً للمعلومات. (Peter&Martin, 2014)

وتساهم معلومات تقارير القطاعات التشغيلية في تحسين الصورة والسمعة لدى مختلف أصحاب المصلحة عن مستقبل الأداء التشغيلي أو الإستثماري أو التمويلي بالشركة وفروعها، فضلاً عن مساهمتها في التعرف على وفورات التكاليف لدعم القدرة التنافسية والتميز لإدارة المخاطر(Cory,2012).

ولتحقيق الإستدامة بدلالة معلومات تقارير القطاعات التشغيلية والتقارير المتكاملة يجب التحول من نموذج التكلفة التاريخية إلى نموذج القيمة العادلة المستندة إلى شروط محددة (IFRS NO13) مثل شفافية السوق، تحديد سعر البيع على أساس النقد أو النقد المعادل، ألية الدفع المستخدمة في الوقت الحاضر أو في المستقبل، عدم عقد الصفقات للأطراف ذوي العلاقة بالإكراه، والمعرفة الكافية والمعقولية بكافة الحقائق المرتبطة بالأصل محل التعاقد، حتى تصبح القيمة العادلة بعد إعادة تقييمه لأغراض مستقبلية مساوية أو أكبر أقل من القيمة الدفترية قبل إعادة التقييم (جمعة وآخرون، ٢٠١٣).

وتبرز دوافع هذه الدراسة على قطاع المقاولات للشركات المقيدة بالبورصة المصرية بسبب تركيز إدارة الشركات على نموذج التكلفة التاريخية في البيانات المفصح عنها لأصول وفروع الشركة دون المحاسبة بنموذج القيمة العادلة رغم توافر متطلبات تطبيقه، وكذلك عدم إهتمام هذه الشركات بالإفصاح عن المعلومات غير المالية التي تهم أصحاب المصالح والإهتمام بالأداء المالي فقط للشركة وفروعها دون الإفصاح عن معلومات توضح مدى مساهمة كل قطاع في قدرة الشركة على الإستدامة.

وعلى الرغم من كثرة الإصدارات المهنية التي تختص بتنظيم عملية تقييم مستوى إستدامة الشركات وتنظيم عملية القياس والإفصاح عن القيمة العادلة بالإضافة إلى تنظيم

عملية الإفصاح عن معلومات التقارير المتكاملة، إلا أن معظم الشركات المساهمة تعمل على التطبيق الجزئي لمعايير التقارير المالية الدولية دون الإهتمام بتقييم مستوى الإستدامة من ناحية وتقييم مستوى الإفصاح بالتقارير المتكاملة من ناحية أخرى، وبذلك يمكن للباحث بلورة مشكلة البحث في التساؤلات التالية:

- ما هي أهم جهود الفكر المحاسبي حول طبيعة القطاعات التشغيلية والقياس والإفصاح عن القيمة العادلة لأصولها؟
- هل توجد علاقة تأثيرية بين تطبيق القيمة العادلة لأصول القطاعات التشغيلية وبين إستدامة الشركة؟
- ما هو مدى تأثير قياس القيمة العادلة لأصول القطاعات التشغيلية على إستدامة الشركة؟
- ما هو مدى التمايز بين فروع الشركة فيما يتعلق بالقيمة العادلة لأصول القطاعات التشغيلية وإستدامة الشركة؟

ثانياً:أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تحقيق هدف رئيسي تقييم أثر القياس والإفصاح المحاسبي بالقيمة العادلة لأصول القطاعات التشغيلية وأثرها على إستدامة الشركات المساهمة، ويتفرع من هذا الهدف الرئيسي مجموعة من الأهداف الفرعية تتمثل في:

- رصد أهم جهود الفكر المحاسبي حول طبيعة القطاعات التشغيلية والقياس والإفصاح المحاسبي عن القيمة العادلة لأصول هذه القطاعات.
- إختبار أثر القياس والإفصاح المحاسبي بالقيمة العادلة لأصول القطاعات التشغيلية على إستدامة الشركة.
- قياس مدى تأثير القياس والإفصاح المحاسبي بالقيمة العادلة لأصول القطاعات التشغيلية على إستدامة الشركة.
- محاولة توضيح التمايز بين فروع الشركة فيما يتعلق بالقيمة العادلة لأصول القطاعات التشغيلية وإستدامة الشركة.

ثالثاً:أهمية الدراسة:

تتأتى أهمية البحث من الموضوع ذاته حيث أن هناك الكثير من الإصدارات المهنية والعلمية والجهود المحاسبية التي تناولت موضوع القياس والإفصاح المحاسبي عن القيمة العادلة لأصول القطاعات التشغيلية وخاصة فيما يتعلق بمعيار التقرير المالي (IFFRS 8, 13) والذي يتأتى ضمن الجهود المشار إليها علاوة على أن البحث يحاول التوصل إلى

قييم أثر القياس والإفصاح المحاسبي عن القيـة العادلة لأصول القطاعات التشغيلية على إستدامة الشركة طبقاً لمعايير التقارير الدولية بالتطبيق على مجمو ـ الشركات المساهمة المصرية، وذلك من خلال دراسة إختبارية (ميدانية) للتوصل إلى مجموعة من المتغيرات التي يمكن من خلالها تقييم هذا الأثر.

رابعاً:منهجية الدراسة:

يجمع هذا البحث بين كل من التحليل النظري والعملي لأهم أدبيات الفكر المحاسبي ذات العلاقة بموضوع البحث ويرتكز البحث على محورين أساسين هما:-

المحور الأول:- يتمثل في الدراسة النظرية التي يقوم الباحث من خلالها بعرض تأصيل مفاهيمي للمصطلحات التي يتناولها عنوان البحث، بالإضافة إلى عرض وتحليل لأهم الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع البحث، فضلاً عن الممارسات المختلفة لموضوع البحث في ظل الإصدرات المهنية والإرشادات المحاسبية.

المحور الثاني:- يتمثل في الدراسة الميدانية والتي يهدف الباحث من خلالها إلى إختبار فروض البحث في الواقع العملي، ويشتمل هذا المحور على تحديد مجتمع وعينة الدراسة، وأسلوب جمع البيانات والأساليب الإحصائية المستخدمة، ثم ينتهي هذا المحور بعرض وتحليل نتائج الدراسة الميدانية للتعرف على آراء الفئات المستقصى منهم.

خامساً:الدراسات السابقة وإشتقاق الفروض:

تناولت العديد من الدراسات تأثير معلومات تقارير الإستدامة على قرارات أصحاب المصالح ومردودها على الشركات نفسها فقد استهدفت دراسة **(Wai & Cheung, 2011)** معرفة إذا كان المستثمرون يقدرون قيمة إستدامة الشركة أم لا؟ وما هي قيمة إستدامة الشركة؟، وتوصلت إلى أن مفهوم الإستدامة للشركات هو مفهوم متعدد الأوجه والذي يعترف بأهمية النمو والربحية للشركات من جهة، ويتطلب الشراكة لمتابعة الأهداف المجتمعية من جهة أخرى، وأن هدف المستثمرين هو زيادة أو على الأقل إستقرار أداء الشركات مع مرور الوقت، وأنه تم قياس أثر الإستدامة من خلال عوائد الأسهم والمخاطر والسيولة، في حين تناولت دراسة **(الأرضي، ٢٠١١)** مدى حاجة أسواق المال للمعلومات الغير مالية، وتحديد مداخل توفير تلك المعلومات، وتقييم معلومات تقرير الإستدامة ومحاولة تطوير تلك المعلومات وصولاً لمستوى أفضل من تلبية حاجات أصحاب المصلحة عن معلومات

الإستدامة، وبينت نتائج الدراسة إنخفاض مستوى الإفصاح عن مكونات تقرير الإستدامة في الإفصاح الحالي بالشركات، ويم اللجوء إلى القوائم المالية التي توفرها البورصة المصرية كمصدر للمعلومات، وعدم الإلتزام بمنهجية واحدة في طريقة الإفصاح عن الممارسات الإجتماعية والبيئية وحوكمة الشركات بالتقارير السنوية.

وعن دور معلومات الأستدامة وتأثيرها على أداء الشركات استهدفت دراسة (Ameer & Othman, 2012) العلاقة بين استدامة الشركة والأداء باستخدام نموذج متعدد الأبعاد، وتوصلت إلى حدوث نمو متوسط المبيعات، العائد على الأصول، والأرباح قبل الضرائب، والتدفقات النقدية من العمليات للأنشطة التشغيلية للشركات المستدامة، كما توصلت إلى أن الأداء المالي في الشركات المستدامة أعلى، ووجود علاقة ثنائية الاتجاه بين الممارسات والمسئوليات الاجتماعية للشركات والأداء المالي، في نفس السياق تناولت دراسة (Gramlich & Finster, 2013) بتقييم العلاقة بين إستدامة الشركة والمخاطر المالية، وتوصلت لأنه يمكن تحقيق مستويات عالية من الإستدامة دون التأثير في مستوى المخاطر، ويمكن تحقيق إستدامة عالية بمستوى ثابت من المخاطر.

وبالنسبة لطبيعة الإفصاح عن التقارير القطاعية وممارسات هذه التقارير في ضوء المعايير المهنية فقد تناولتها العديد من الدراسات منها دراسة (Hyderabad & Pradeepkumar, 2011) التي استهدفت التحقق من تحليل عدد ونوع القطاعات لعينة من شركات تكنولوجيا المعلومات بالهند، وتحديد الممارسات الإلزامية والطوعية للإفصاح عن القطاعات التشغيلية وتحليل مفهوم الإدارة المتعلقة بأهمية وفوائد وتأثير إعداد التقارير القطاعية، وتوصلت إلى أن غالبية الشركات محل الدراسة تحدد القطاعات التشغيلية وتوفر المعلومات الإلزامية المحددة، وأن ١٣% فقط من شركات عينة الدراسة توفر كافة التفاصيل الإلزامية عن القطاعات التشغيلية وفشلوا في توفير المعلومات الطوعية، وأنه مع تنفيذ IFRS يتوقع تحسن نوعية تقارير القطاعات التشغيلية في البيئة الهندية، وقامت دراسة (Qiqi Li,2013) بقياس تأثير تبني IFRS NO8 على جودة التقارير المالية للشركات الأجنبية المدرجة في سوق تبادل الأوراق المالية في الولايات المتحدة، كما استهدفت دراسة العلاقة بين نسبة المديرين الخارجيين المستقليين في مجلس الإدارة والإفصاح عن قطاعات الشركة، والعلاقة بين حجم الشركة والإفصاح عن قطاعات الشركة، والعلاقة بين نوع الصناعة والإفصاح عن قطاعات الشركة، وتوصلت إلى أن معظم الشركات أفصحت عن قطاعتها الجغرافية مثل إفصاحات على مستوى المؤسسة، وأثر إعتماد IFRS NO8 على الإفصاح عن قطاعات الشركات كان كبيراً.

وتناولت دراسة (Kang& Gray, 2014) تحليل دولي مقارن لممارسات الإفصاح بالتقارير القطاعية في اقتصاديات دول الـ BRIC، ومعرفة نوعية الإفصاحات عن القطاعات التشغيلية من خلال الشركات في البرازيل وروسيا والهند والصين التي لها أنشطة دولية، وذلك لتقييم مدى التقارب مع معايير التقارير المالية الدولية (IFRS)، وأظهرت النتائج أن الإفصاح من جانب أغلبية شركات BRIC هو على مستوى عالي مع الأخذ في الاعتبار كلا من البيانات الكمية والوصفية، وأن معظم الشركات تفصح عن معلومات جغرافية إضافية، وترتبط الإفصاحات عن قطاعات التشغيل بإيجابية مع أنشطتها الدولية.

وفي إطار متطلبات أصحاب المصالح لمعلومات كافية عن إستدامة الشركة استهدفت دراسة (Krechovsk, 2014) تحديد دور الإستدامة في إدارة الأعمال، وأهمية الإستدامة في قياس وإدارة الأداء، وتحديد مقاييس أداء الأعمال المناسبة، وتوصلت نتائج الدراسة إلى أنه على الرغم من أن معظم الشركات التشيكية تفهم الإستدامة بإعتبارها وسيلة لتحقيق ميزة تنافسية، فأكثر من نصف الشركات لا تقوم بدمج الإستدامة في استراتيجية الشركات، كما توصلت إلى أن الشركات تواجه ضغوطاً متزايدة لقياس ورصد والإفصاح عن أداء الاستدامة، وكذلك ضغوط من أصحاب المصلحة بشأن التقرير عن الأنشطة المستدامة يزداد في المؤسسات التشيكية بغض النظر عن حجم الشركة.

ومما سبق خلص الباحث من خلال عرض للدراسة النظرية ورصد لأهم الدراسات السابقة ذات الصلة إلى أن هناك دراسات ركزت على توصيف القطاعات التشغيلية وأهمية معلومات تقارير هذه القطاعات ودراسات أخرى ركزت على توصيف إستدامة الشركة ومتطلبات الإستدامة دون التعرض لدور أو مساهمة هذه القطاعات في الإفصاح عن قدرة الشركة على الإستدامة.

ومما سبق يمكن إشتقاق فروض البحث على النحو التالي:

الفرض الرئيسي: يتمثل الفرض الرئيسي للبحث في وجود تأثير للقياس والإفصاح عن القيمة العادلة لأصول القطاعات التشغيلية على إستدامة الشركات المساهمة.

وينبثق عن هذا الفرض الرئيسي الثلاثة الآتية:

- الفرض الفرعي الأول: "لا توجد علاقة تأثيرية ذات دلالة إحصائية بين محددات معلومات تقارير القطاعات التشغيلية واستدامة الشركة".
- الفرض الفرعي الثاني: "لا توجد علاقة تأثيرية ذات دلالة إحصائية بين دور تقارير القطاعات التشغيلية في دعم التقرير المالي واستدامة الشركة".

- الفرض الفرعي الثالث: "لا توجد علاقة تأثيرية ذات دلالة إحصائية بين أثر القياس والإفصاح عن القيمة العادلة للأصول واستدامة الشركة".

سادساً: تنظيم البحث:

في ضوء مشكلة وأهمية البحث وأهدافه سوف يقوم الباحث بإستكمال الجزء المتبقي من البحث على النحو التالي:-

المحور الأول : القيمة العادلة لأصول القطاعات التشغيلية (القياس والإفصاح).

المحور الثاني : القياس والإفصاح المحاسبي عن القيمة العادلة لأصول القطاعات التشغيلية وإنعكاسها على إستدامة الشركة.

المحور الثالث: الدراسة الميدانية وإختبار صحة الفروض.

المحور الأول: القيمة العادلة لأصول القطاعات التشغيلية (القياس والإفصاح).

إن البيانات المالية تساهم بشكل فعال في تقديم معلومات هامة وضرورية إلى كافة الأطراف التي تعتمد على هذه البيانات لاتخاذ قراراتهم الاقتصادية، ولأن البيانات المالية يجب أن تعبر عن حقيقة الوضع المالي للشركة ونتائج الأعمال والتدفقات النقدية لذا فلابد من إظهار أصول والتزامات الشركة بالقيمة العادلة لأنها أكثر إفادة وشفافية ومصداقية عن إظهارها بالتكلفة التاريخية، وسوف يعرض الباحث ضمن هذا المحور إطار مفاهيمي عن القيمة العادلة ودلالتها على القوائم المالية مبيناً ماهية القطاعات التشغيلية والبعد المالي للقياس والإفصاح عن أصول القطاعات التشغيلية.

١ / ١: مفهوم القيمة العادلة ودلالتها على القوائم المالية:

تناولت العديد من المنظمات المهنية مفهوم القيمة العادلة وأصدرت العديد من المعايير والإرشادات التي تتعلق بالمحاسبة عن القيمة العادلة وتحديد أسس القياس والإفصاح تبعاً لذلك، فقد حدد مجلس معايير المحاسبة المالية مفهوم القيمة العادلة في أكثر من معيار فعرفها في المعيار رقم ١٠٧ (FASB) بعنوان ضرورة الإفصاح عن القيمة العادلة لكل الأدوات المالية بأنها "القيمة الجارية التي يمكن على أساسها تبادل الأدوات المالية بين الأطراف المختلفة" (زكي، ٢٠١٢)، كما عرفتها لجنة معايير المحاسبة الإنجليزية في المعيار رقم (٧) القيمة العادلة في محاسبة الحيازة، بأنها "القيمة التي يمكن أن يستبدل بها أصل أو التزام في معاملات حرة بين أطراف مطلعة وراغبة بخلاف البيع الجبري أو التصفية"، وعرفها معيار المحاسبة المصري رقم (١٣) بأنها "هى القيمة التى يمكن بموجبها تبادل أصل أو تسوية التزام بين أطراف كل منهم لديه الرغبة فى التبادل وعلى بينة من الحقائق ويتعاملون بإرادة حرة".

كما تناول العديد من الباحثين مفهوم القيمة العادلة فعرفها (غسان،٢٠١٤) بأنها "المبلغ الذي يمكن تحديده لقيمة الأصل في سوق نشط بين أطراف على إطلاع ودراية وراغبة في التعامل، حيث يتم تحديد القيمة من خلال عملية تتم على أسس تجارية"، وعرفها (صالح،٢٠٠٩) بأنها "القيمة التي يمكن مبادلة الأصل أو سداد الإلتزامات بها بين أطراف راغبة في إتمام صفقة تبادلية حقيقة ذات معرفة معقولة ودون أن يكون بيع جبري"، ويتفق الباحث مع العديد من الباحثين في أنه لا يوجد اختلاف جوهري لمفهوم القيمة العادلة بين الباحثين أو بين معايير المنظمات المهنية حيث يتفق الجميع على أنها

القيمة التي تصلح لتبادل الأصول أو الوفاء بالالتزامات على أساس تجاري بحت في وضع تتوافر فيه لكل الأطراف معلومات كافية عن السوق.

١/٢: أهم الإصدارات المهنية فيما يتعلق بالقيمة العادلة:

أهتمت المنظمات المهنية سواء على المستوى الدولي أو المستوى المحلي بإصدار معايير وإرشادات تتعلق بالمحاسبة عن القيمة العادلة وتتحدد أسس القياس والإفصاح تبعاً لذلك، ومنها إصدارات لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC) معيار المحاسبة الدولي رقم (٢٥) بشأن المحاسبة عن الإستثمارات، ومعيار المحاسبة الدولي رقم (٣٢) بشأن الأدوات المالية –العرض والإفصاح، ومعيار المحاسبة الدولي رقم (٣٩) بشأن الأدوات المالية –الإعتراف والقياس، وكذلك مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB) بالمعيار رقم (١٠٧) بعنوان الإفصاح عن القيمة العادلة للأدوات المالية، ورقم (١١٥) بعنوان الإستثمارات في الديون وحقوق الملكية، ورقم (١١٩) بعنوان الإفصاح عن المشتقات المالية والقيمة العادلة للأدوات المالي، والمعيار (١٥٧) بعنوان مقاييس القيمة العادلة، ورقم (١٥٩) بعنوان خيارات القيمة العادلة، ومعيار المحاسبة المصري رقم (٤٥) قياس القيمة العادلة.

١ / ٣: القطاعات التشغيلية ومحتواها المعلوماتي:

تشير التقارير القطاعية التشغيلية إلى الإفصاح عن أنشطة القطاعات التشغيلية بصورة منفصلة عن تقارير الشركة الرئيسية، كما تشمل إفصاحاً عن بياناتها المالية، وكذلك تقسيم الشركة إلى قطاعات وإبلاغ المعلومات المالية أو غير المالية لكل من هذه القطاعات، وأوضحت مجموعة من الدراسات من بينها دراسة (Peter & Martin, 2014) على أن البيانات المالية المجمعة ليست كافية لتحليل وتقييم المركز المالي وأداء الشركة خاصة عندما تضم مجموعة من الأعمال المختلفة أو تعمل في مناطق جغرافيا مختلفة، ولهذا السبب تعتبر التقارير القطاعية مصدراً أساسياً للمعلومات، وعلى الرغم من نتائج بعض الدراسات مثل دراسة (Zhou, 2014) التي توصلت إلى أن الإفصاح عن المعلومات في التقارير القطاعية يحتمل إن يكون في غير صالح الشركة في ظل المنافسة الشديدة، لأن المنافسون قد يستخدمون تلك المعلومات المفصح عنها، ونتيجة لذلك فمن صالح

الشركة حجب المعلومات الحساسة، إلا أن الباحث يرى أن التقارير القطاعية تحقق العديد من المنافع لكافة الأطراف ولا يمكن تجاهل أهميتها لهذا السبب.

وتعددت وجهات النظر لمفهوم القطاعات التشغيل فتناولتها دراسة (Altintas, 2010) على أنها "جزء من الشركة الرئيسية لغرض المساءلة لمديري الشركة، ويمكن للشركة الفصل بين عملياتها في نواحي كثيرة، ولكن التقسيم الأكثر شيوعاً هو نوع الصناعة أو الأعمال، أو حسب المنطقة الجغرافية أو مزيج من الأثنين معاً"، والأستخدام الرئيسي لتقارير القطاعات التشغيلية هو أنها توفر وسيلة للشركات لتقييم الأداء في مناطق مختلفة، كما تناولتها العديد من المعايير المهنية ومنها معيار التقرير المالي الدولي IFRS 8 فعرفها بأنها "عنصر من عناصر الوحدة الإقتصادية، وأنها القطاعات المشاركة في الأنشطة التجارية التي حققت الإيرادات وتحملت النفقات (بما في ذلك الإيرادات والمصروفات المتعلقة بالمعاملات مع المجموعات الأخرى للمنشأة الواحدة)"، كما عرف المعيار المصري رقم ٤١ لسنة ٢٠١٥ القطاعات التشغيلية بأنها "أحد عناصر المنشأة التي تشارك في أنشطة الأعمال التي يمكن أن تجني منها المنشأة إيرادات وتتكبد مصروفات، ويتم مراجعة نتائجها بشكل منتظم من قبل المسئول عن صناعة القرار التشغيلي للمنشأة لاتخاذ قرارات حول الموارد التي سيتم تخصيصها لهذه القطاعات وتقييم أدائها، كما تتوافر معلومات مالية منفصلة بشأن هذه القطاعات".

وبالنسبة لأهمية الإفصاح عن أصول القطاعات التشغيلية فقد حددت دراسة (Berger, et.al., 2014) الهدف من الإفصاح عن المعلومات القطاعية للشركات، هو توفير المعلومات عن الأنشطة التجارية التي تشارك بها الشركات في البيئات الإقتصادية التي تعمل فيها لمساعدة مستخدمي المعلومات المالية، على فهم أفضل لأداء المؤسسة، وتقييم أفضل لصافي التدفقات النقدية المستقبلية، وإصدار أحكام أكثر وعياً حول المؤسسة ككل، وكذلك إجراء تقييم أفضل للمخاطر والعوائد في المؤسسة، وقد وضحت دراسة (Moldovan, 2014) أن الإفصاح عن الأصول طبقاً SFAS NO 131 يشير إلى الإفصاح عن الأصول الملموسة فقط، بينما أشار المعيار IFRS NO 8 من خلال الفقرتين (٢٤، ٢٣) "يجب الإفصاح عن الأصول الثابتة بما في ذلك الأصول الغير ملموسة"، أما بالنسبة للإفصاح عن المجموعات الفردية للأصول الثابتة، أشار المعيار السابق بأن الإفصاح المنفصل يترك حسب رغبة الشركة.

وتشمل القطاعات التشغيلية القطاع الجغرافي الذي يعمل في مجال تقديم منتجات أو خدمات في بيئة إقتصادية معينة، فأوضحت دراسة (Nicholsa, et.al., 2012) إن القطاع الجغرافي يخضع لمخاطر تختلف عن مكونات الشركة لأنه يعمل في بيئات إقتصادية مختلفة، وكذلك وحدة مستقلة للأعمال ويحقق عوائد، ويتم الإحتفاظ بدفاتر منفصلة للعمليات، بينما أكدت دراسة (ALtintas, 2010) على أن تقارير قطاعات التشغيل جزء من تقارير الشركة الرئيسية لغرض المساءلة لمديري الشركة، ويمكن للشركة الفصل بين عملياتها في نواحي كثيرة، ولكن التقسيم الأكثر شيوعاً هو نوع الصناعة أو الأعمال، أو حسب المنطقة الجغرافية أو مزيج من الأثنين معاً، والأستخدام الرئيسي لقارير القطاعات التشغيلية هو أنها توفر وسيلة للشركات لتقييم الأداء في مناطق مختلفة.

ومما سبق يرى الباحث أن بداية التنظير المحاسبي للإفصاح بالتقارير القطاعية كان من قبل مجلس معايير المحاسبة المالية في ديسمبر ١٩٧٦ من خلال معيار المحاسبة المالية SFAS NO 14 (التقارير المالية للقطاعات الاقتصادية) الذي تم إستبداله في عام ١٩٩٧ بالمعيار SFAS NO 131 (الإفصاح عن قطاعات الشركة والمعلومات ذات الصلة)، وأن الغرض الرئيسي للمعيار هو تمكين المستخدمين من الحصول على المعلومات المالية بنفس القدر المتاح لإدارة الشركة، أما بالنسبة للمعايير الدولية قدم مجلس معايير المحاسبة الدولية لأول مرة معيار المحاسبة الدولي رقم (١٤) في عام ١٩٨١ بعنوان (التقارير القطاعية) والذي تم تعديله في عام ١٩٩٧ بالمعيار 14R، وبموجب هذا المعيار طلب من الشركات أن تقدم معلومات عن القطاعات سواء في نفس الشركة أو في مناطق جغرافية أخرى، وتم إستبدال معيار المحاسبة الدولي 14R بمعيار التقارير المالية الدولية (القطاعات التشغيل) IFRS NO 8 الذي تم تنفيذه في يناير ٢٠٠٩، وذلك في محاولة من مجلس معايير المحاسبة الدولية لتقريب وجهات النظر مع SFAS NO 131 المطبقة حالياً في الولايات المتحدة، وطبقاً لدراسة (Nichols; et.al., 2013) والتي هدفت إلى مقارنة IFRS NO 8 مع IAS NO 14R & SFAS NO 131، بناء على ذلك تم الإنتقال إلى IFRS NO 8.

المحور الثاني: القياس والإفصاح عن القيمة العادلة لأصول القطاعات التشغيلية وإنعكاسها على إستدامة الشركة.

١/٢ : القياس والإفصاح المحاسبي بالقيمة العادلة لأصول القطاعات التشغيلية:

أكدت العديد من الدراسات أن محور التمييز الأساسي بين مدخلات تقديرات القيمة العادلة هو مدى إمكانية توفير سوق نشط، وهذا التمييز من الأهمية لكل من معدي تلك التقديرات ومستخدميها وكذلك فيما يتعلق بالإفصاح المطلوب عند كل مستوى بما يعطي للمستخدمين القدرة على تعيين المصداقية النسبية لقياسات القيمة العادلة، وأنه يمكن إستخدام القيمة العادلة للأصول والمطلوبات غير المالية بجانب الأصول والإلتزامات المالية وحقوق المساهمين، وكذلك الإيرادات والمصروفات، وبالرغم من أن القياس بالقيمة العادلة يواجه بعض القيود يتمثل بعضها في أن تقدير القيمة العادلة يحتوي على قدر كبير من الإجتهاد والحكم الشخصي وإتباع أسس قياس متباينة، حيث تتعدد طرق وأساليب القيمة العادلة للأصول والإلتزامات في ظل عدم وجود سوق نشط (Hodder, et.al., 2014، صالح،٢٠٠٩)، إلا أن الباحث يرى بأنه يمكن التغلب على مثل هذه الصعوبات بما يوفر القياس والإفصاح بالقيمة العادلة لأصول القطاعات التشغيلية وإعداد قوائم مالية وتقارير تتضمن بيانات حقيقية ومفيدة.

وقد بين المعيار (IFRS NO13) بخصوص الإفصاح عن قياسات القيمة العادلة الفقرة (٩١) أنه يتعين على المنشأة الإفصاح عن المعلومات التي تساعد مستخدمي البيانات المالية على تقييم الأصول والإلتزامات التي يتم قياسها بالقيمة العادلة على أساس متكرر لقائمة المركز المالي وتشمل أساليب التقييم والمدخلات المستخدمة في تلك القياسات، قياسات القيمة العادلة المتكررة بإستخدام المدخلات غير الملحوظة وأثره على الربح أو الخسارة أو الدخل الشامل للفترة.

وقد نص المعيار (8) من معايير إعداد التقارير المالية الدولية بالفقرات (٢٣، ٢٤، ٢٥، ٢٨) على أنه يجب على المنشأة أن تقدم تقريراً عن إجمالي الأصول والإلتزامات لكل قطاع يتم التقرير عنه إذا كانت قيمة هذه الأصول والإلتزامات تقدم بإنتظام لمتخذ القرارات التشغيلية بالمنشأة وأن تفصح عن البنود التالية لكل قطاع يتم التقرير عنه (مبلغ الإستثمار في المنشآت الشقيقة والمشاريع المشتركة التي تتم المحاسبة عنها بطريقة حقوق الملكية، مبلغ الإضافات

للأصول غير المتداولة بخلاف الأدوات المالية، أصول الضريبة المؤجلة، صافي أصول المنافع المحددة طبقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم١١).

وطبقاً للمعيار (IFRS NO13) فقرة (٢٢) تعتبر القيمة العادلة السعر الذي سيتم إستلامه لبيع الأصل أو الذي سيتم دفعه لنقل الإلتزام في معاملة منظمة في السوق الأصلي في تاريخ القياس وفقاً لظروف تقييم آخر، كما يقدم المعيار ثلاث طرق مستعملة في تحديد القيمة العادلة للأصول والإلتزامات الغير مالية:

- طريقة السوق: وتستخدم كل من الأسعار والمعلومات الملائمة الأخرى الناتجة عن سوق المعاملات الذي يشمل أصول وإلتزامات مشابهة أو مماثلة للأصول والإلتزامات محل القياس.
- طريقة التكلفة: تعكس المبلغ المطلوب حالياً لإستبدال نفس القدرة الخدمية للأصل أو الإلتزام محل القياس، أو ما يسمى بالتكلفة الإستبدالية الحالية.
- طريقة الدخل: وهي تقوم على تحويل المبالغ المستقبلية إلى مبلغ حالي واحد، يعكس التوقعات السوقية الحالية للمبالغ المستقبلية،

وفيما يتعلق بقياس القيمة العادلة للأصول والإلتزامات المالية وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية ألزم المعيار (IFRS 13) المنشآت بإستخدام طريقة التقييم المناسبة والمتاح عنها بيانات كافية لقياس القيمة العادل، كما أشار المعيار إلى أن هناك مجموعة من المدخلات التي تستخدم لقياس القيمة العادلة تعرف بأسم التسلسل الهرمي للقيمة العادلة وهي:-

المستوى الأول: ويتعلق بالمدخلات الممكن ملاحظتها بصورة مباشرة من خلال الأسعار المعلنة بالأسواق النشطة للأصول أو الإلتزامات المطابقة التي تستطيع المنشأة الوصول إليها في تاريخ القياس.

المستوى الثاني: وتشمل المدخلات التي يمكن ملاحظتها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة للأصل أو الإلتزام، وتشمل الأسعار المعلنة للأصول أو الإلتزامات المماثلة في الأسواق النشطة، الأسعار المعلنة للأصول أو الإلتزامات المطابقة أو المماثلة في السوق الغير نشط، المدخلات الملحوظة للأصل أو الإلتزام عدا الأسعار المعلنة مثل أسعار الفائدة والتذبذبات الضمنية والفروق الإئتمانية،

المدخلات المستمدة من بيانات السوق التي يمكن ملاحظتها عن طريق الأرتباط.

المستوى الثالث: مدخلات غير ملحوظة للأصل أو إلتزام، ويطبق هذا المستوى في حالة وجود سوق محدود النشاط لأصول مماثلة أو مطابقة ويبنى التقييم على مستوى واسع من التقديرات والأحكام الشخصية.

ولتحقيق هذه المتطلبات فقد ورد في المعيار(IFRS NO13) فقرة (٩٢) أنه يتعين على المنشأة دراسة مستوى التفاصيل اللازمة لتلبية متطلبات الإفصاح، مقدار التركيز على المتطلبات المختلفة، مقدار التجميع أو التجزأة الذي ينبغي القيام به، وما إذا مستخدموا البيانات المالية يحتاجون إلى معلومات إضافية لتقييم المعلومات الكمية التي تم الإفصاح عنها، وفي نفس السياق أشارت دراسة (Ronen, 2008) على أن قياس القيمة العادلة تعكس الهدف الرئيسي للبيانات المالية وهي قياس قيمة الموجودات والمطلوبات في الميزانية العمومية، وهذا ما ينعكس إيجاباً على أصول القطاعات التشغيلية التي أصبحت من أهم مداخل المعلومات التي يعتمد عليها الأطراف ذات العلاقة في هذه الشركات، أن حساب الأرباح والخسائر يعكس التغير في قيم الموجودات والمطلوبات في الفترة المحاسبية.

٢/ ٢ : دور القيمة العادلة في دعم القيمة المضافة لمتطلبات الإستدامة:

يُقصد بإستدامة الشركة؛ إستراتيجية الأعمال والإستثمار التي تسعى فيها إلى إستخدام أفضل ممارسات الأعمال لتلبية وتحقيق التوازن بين إحتياجات أصحاب المصلحة الحالية والمستقبلية، وهذا يتطلب توفير نتائج تنافسية على المدى القصير كذلك تسعى إلى حماية وصيانة وزيادة الموارد البشرية والطبيعية المطلوبة في المستقبل.

تتكون التقارير المالية بشكل عام من القوائم الرئيسية الآتية: قائمة المركز المالي، قائمة الدخل الشامل للفترة- قائمة التغيرات في حقوق المساهمين للفترة- قائمة التدفقات النقدية للفترة- الملاحظات التي تضم ملخص لسياسات المحاسبية وغيرها وبالتالي وفقاً لـ IABS وهي بذلك لا تشمل الإفصاح عن المعلومات غير المالية، الأمر الي جعل من تقارير الإستدامة ضرورة ملحة وأكد ذلك المسح الذي قامت به مؤسسة KPMG في عام ٢٠٠٨ على مستوى العالم، وجدت أن ما يقرب من ٧٩% من منشآت الأعمال المدرجة في مؤشر G250 والذي يضم ٢٥٠ منشأة من منشآت الأعمال الأكثر ثراءاً على مستوى العالم تقوم بإعداد تقارير الاستدامة، ووجدت أن ما يقرب من ٤٥% من منشآت الأعمال المدرجة في مؤشر

N100 والذي يضم ١٠٠ منشأة من منشآت الأعمال الأكبر إيراداً من ٢٢ دولة على مستوى العالم تقوم بإعداد تقارير الاستدامة (KPMG,2008)، وفي عام ٢٠١١ تجاوز عدد المنشآت التي قامت بإصدار تقارير الاستدامة على مستوى العالم ٢١٠٠٠ منشأة، بزيادة قدرها ٣٠٠٠ منشأة عام ٢٠٠٩، وبالرغم من ذلك فإنه يمكن القول أن تقارير الاستدامة التي يتم إعدادها لا يزال قليل نسبياً مقارنة بعدد التقارير المالية وذلك نظراً لكونها تمثل نوعاً من الإفصاح الاختياري. (Hubbard, 2001)، وأوضحت دراسة (Anria, 2013) أن هذا التقرير يوضح مدى إهتمام الشركات بالآثار الإيجابية والسلبية المتعلقة بالبيئة والمجتمع وهذا يدل على الصلة الواضحة بين المخاطر وإستراتيجية الشركات ومؤشرات الأداء التي يتم قياسها والإفصاح عنها وفقاً لمجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) .

ويرى الباحث أنه مما لاشك فيه أن القيمة العادلة لاقى قبولاً كبيراً في الأونة الأخيرة نظراً للتطورات الإقتصادية الهائلة في مجال تكنولوجيا الاتصالات وتعاظم التعامل بالأسواق المالية التي شكلت دوراناً سريعاً للأدوات المالية التي أفرزتها حركة إقتصاد السوق بشكل عام، ومما لاشك فيه أن القيمة العادلة جاءت لتحد من المشاكل المصاحبة للتكلفة التاريخية ومدى تضليلها لمستخدمي البيانات المالية وخاصة فيما يتعلق في كونها لا تأخذ في الإعتبار التغيرات الهائلة لموجودات المنشأة والذي ينافي مع:

أولاً: مبررات وتداعيات القياس والإفصاح المحاسبي عن أصول القطاعات التشغيلية بصورة حقيقية تتماشى مع دافع تعبير القوائم والتقارير المالية للشركات ذات القطاعات عن حقيقة السعر السوقي لهذه الموجودات أعلاه على عدم المحافظة على أموال المودعين والمساهمين من خلال تقرير رؤوس الأموال وتحسين نسبة كفاية رأس المال.

ثانياً: فيما يتعلق بإستخدام القيمة العادلة عند القياس والإفصاح عن أصول القطاعات التشغيلية وعلاقتها بالاستدامة.

فيمكن القول أن الإستدامة بأبعادها المختلفة الإقتصادية والإجتماعية والبيئية تتكامل مع بعضها البعض لتكون نقطة الإطلاقة نحو الإفصاح عن الأداء المستدام من خلال إعداد تقارير الإستدامة للشركات بما يمكنها من تعزيز الأداء المالي وجذب إستثمارات جديدة وهذا يتأتى من خلال إستخدام مدخل القيمة العادلة في هذا الشأن الذي أصبح يمثل ركن من أركان الشفافية أمام مستخدمي القوائم الماليةوخاصة فيما يتعلق بالبعد الإقتصادي الذي يمثل

مساحة كبيرة من أبعاد الإستدامة، وهذا لن يتأتى إلا من خلال إدراك إدارات الشركات للإحتياجات الفعلية لأصحاب المصالح، الأمر الذي يستلزم ضرورة الإستعانة بمجموعة من المداخل والإرشادات المحاسبية التي تلقى بظلال الشفافية والمصداقية على تلك التقارير.

وفي سياق ذلك سوف يقوم الباحث في الجزء التالي من البحث بإجراء دراسة ميدانية لإختبار فروض البحث مستعيناً بمجموعة من المحددات تمثل في مجملها عناصر البحث المختلفة وصولاً لمجموعة إلى مجموعة المحددات التي تمثل التأثير المعنوي لتلك العناصر، كذلك التوصل إلى مجموعة النتائج المختلفة التي تؤكد على أهمية البحث وأهدافه.

المحور الثالث : الدراسة الميدانية وإختبار الفروض

تهدف الدراسة الميدانية إلى إيضاح متطلبات القياس والإفصاح المحاسبي عن القيمة العادلة لأصول القطاعات التشغيلية وأثرها على استدامة الشركات المساهمة، وذلك من خلال عينة من مسئولي الإدارة المالية وإدارة المستثمرين بالإضافة إلى مجموعة من مراقبي الحسابات بكبرى مكاتب المحاسبة والمراجعة، وتظهر أهمية الدراسة الميدانية من حساسية وخطورة تقارير القطاعات التشغيلية والتي تعتبر أهم مصادر دعم وتحسين التوقعات المستقبلية للمستثمرين، وبناء على ذلك تم تقسيم الدراسة الميدانية إلى على النحو التالي:

٣ / ١: منهجية الدراسة الميدانية:

يتناول هذا الجزء وصفاً مفصلا للمنهجية والإجراءات التي أُتبعت في تنفيذ البحث الميداني، كما يتطرق هذا الجزء إلى شرح منهج الدراسة ووصف مجتمع وعينة الدراسة، وإعداد الأداة الرئيسية للدراسة (الاستبيان)، وفحص صدقها وثباتها، والإجراءات التي قام بها الباحث في تقنين أدوات الدراسة وتطبيقها على النحو التالي:

٣/ ١/١ : منهجية الدراسة الميدانية:

من أجل تحقيق أهداف البحث واختبار فروضه تم الاعتماد على كل من

أ- تنفيذ دراسة استطلاعية حول موضوع البحث:

في البداية قام الباحث بتنفيذ مجموعة من اللقاءات من خلال عينة عشوائية صغيرة من مسئولي الإدارة المالية وإدارة المستثمرين بالإضافة إلى مجموعة من مراقبي الحسابات بمكاتب المحاسبة والمراجعة لشرح المضمون وطريقة تنفيذ الدراسة الاستطلاعية، عقب ذلك تم توزيع استبيان استطلاعي مكون من تساؤلات مجدولة مستخدما مقياس (Likert) الثلاثي المتدرج، بحيث تتراوح أوزان الإجابات من مؤثر(٣) إلى مؤثر إلى حد ما (٢) إلى غير مؤثر (١)، ثم قدرت بعد ذلك النسب المئوية لعبارات الاستبيان الاستطلاعي، وقد جاءت النتائج طبقا لجدول(١).

جدول (١) : درجات الموافقة النسبية (%) على أثر عبارات الدراسة الاستطلاعية الخاصة بتفعيل القياس والإفصاح المحاسبي عن معلومات القطاعات التشغيلية بغرض استدامة الشركة.

العبارة	درجة
١- أهمية معلومات تقارير القطاعات التشغيلية في التعرف على وفورات التكاليف لدعم القدرة التنافسية والتميز في إدارة المخاطر.	%٦٠
٢- أهمية تحقيق الاستدامة بدلالة معلومات تقارير القطاعات التشغيلية والتقارير المتكاملة	%٦٥
٣- أهمية علاقة مستوى الإفصاح بالتقارير المتكاملة بتقييم مستوى الاستدامة	%٥٥
٤- أهمية وجود علاقة بين القيمة العادلة لأصول القطاعات التشغيلية وبين استدامة الشركة	%٤٥

٥- أهمية توصيف وتحليل طبيعة استدامة الشركة وكيفية قياسها طبقاً لمتطلبات المنظمات	%٥٠
٦- أهمية المؤشرات البيئية والاجتماعية ومؤشرات إدارة المخاطر ذات الصلة على استدامة	%٣٥
٧- خطورة قيام الشركة التي تقدم التقارير القطاعية بشكل يتعارض مع هيكلها التنظيمي لها	%٤٠
٨- أهمية قيام الشركات بالإفصاح عن معلومات جغرافية إضافية	%٤٣

ويلاحظ من نتائج جدول (١) أن إجابات المستقصى منهم لعينة الدراسة الاستطلاعية تعكس وجهة نظر عامة تعبر أهمية القياس والإفصاح المحاسبي بالقيمة العادلة لأصول القطاعات التشغيلية بغرض استدامة الشركة.

وبناء على ما سبق يرى الباحث أن هناك مبرراً قويا لإقامة هذه الدراسة الميدانية لتقييم أثر القياس والإفصاح عن القيمة العادلة لأصول القطاعات التشغيلية على إستدامة الشركة طبقاً لمعايير التقارير المالية الدولية.

٣ /١/ ٢- وصف أداة الدراسة الميدانية.

تتمثل أداة جمع البيانات التي اعتمد عليها الباحث في الحصول على البيانات الأولية اللازمة للدارسة الحالية في قائمة استقصاء تم إعداد وتطوير العبارات الخاصة بها بناء على الاستعانة بالمقاييس التي وضعها الباحثون السابقون مجال البحث، بالإضافة إلى نتائج الدراسة الاستطلاعية من خلال رأى المستقصى منهم، وقد قام الباحث بتوزيع استمارات الاستقصاء على مفردات العينة والرد على استفساراتهم وتجميعها ثم إجراء عمليات تفريغ وتكويد البيانات، والجدير بالذكر، أنه قد تم تصميم قائمة الاستقصاء الأساسية طبقا لمقياس (Likert) الخماسي المتدرج لتحديد إجابات أفراد العينة، بحيث تتراوح أوزان الإجابات من موافق تماما (٥) إلى موفق (٤) إلى محايد (٣) إلى غير موافق (٢) إلى غير موافق مطلقا (١)، وذلك طبقا لطبيعة كل مجال من مجالات الاستبيان مما يمكن من الحصول على بيانات متصلة ولضمان إحداث توزيع طبيعي للبيانات حتى تقبل تطبيق الأساليب الإحصائية عليها.

إضافة لذلك وتلافياً لما يسمى بالتباين المنهجي المشترك للأداة البحثية، فقد عمد الباحث إلى جمع البيانات المتعلقة بالمتغيرات المستقلة والتابع الخاصة بالدراسة الحالية على فترات زمنية متباعدة وذلك لتقليل اتجاه مفردات العينة نحو السعي إلى تحقيق التماثل في الإجابات والحفاظ على تناسقها.

واشتملت قائمة الأسئلة علي الأجزاء التالية:

الجزء الأول: تضمن على مجموعة من الأسئلة الديموجرافية التي تحدد بعض الخصائص الهامة للمستقصى منهم للتأكد من اهتمامهم بموضوع البحث.

الجزء الثاني: انقسم إلى ثلاث محاور اشتملت على الأتي:

المحور الأول: تتحقق استدامة الشركة من خلال معلومات تقارير القطاعات التشغيلية وقد اشتمل على ١٠ عبارات من (١-١٠).

المحور الثاني: دور تقارير القطاعات التشغيلية في دعم التقرير المالي تحقيقاً لأهداف الاستدامة وقد اشتمل على ١٠ عبارات من (١١-٢٠).

المحور الثالث: أثر القياس والإفصاح عن القيمة العادلة للأصول دعماً لاستدامة الشركات وقد اشتمل على ١٠ عبارات من (٢١-٣٠).

٣ /١/ ٣ - عينة الدراسة الميدانية.

نظرا لتعذر استخدام أسلوب الحصر الشامل في جمع البيانات الخاصة بالدراسة الحالية لعدة اعتبارات منها الوقت والجهد والتكلفة، فقد تم اختيار عينة عشوائية بسيطة من مجتمع الدراسة بلغت (٢٢٥) مفردة وفقاً لمعادلة تحديد حجم العينة والتي يُمثل حجمها المجتمع طبقا لمعادلة (Bartlett et al., 2001) والتي تمثل(٥٠.٧%) من أفراد مجتمع الدراسة الأصلي وتم توزيع الاستبيانات يدوياً بمعرفة الباحث، وتم جمع (٢٠٩) استمارة استبيان بنسبة (٩٢.٨٨%) وبعد إجراء التحليلات الإحصائية الخاصة بالقيم المفقودة والقيم الشاذة تم حذف عدد(٩) استمارة لعدم صلاحيتها لتُصبح عدد الإستبيانات النهائية التي خضعت للتحليل الإحصائي (٢٠٠) استمارة بنسبة (٨٨.٨٨%) من إجمالي عدد الاستمارات الموزعة.

ويوضح جدول (٢) عينة الدراسة موزعة طبقا لفئات المستقصى منهم لكل فئة على حده وفقا للاستمارات الصحيحة التي وردت من عينة الدراسة.

جدول (٢): عينة الدراسة موزعة طبقا لفئتي المستقصى منهم لكل فئة على حدا وفقاً للاستمارات الصحيحة التي وردت من عينة الدراسة.

فئة المستقصى منهم	عدد الاستمارات الموزعة	عدد الاستمارات المستلمة	عدد الاستمارات الصحيحة	النسبة المئوية للاستمارات الصحيحة
مسئولي الإدارة المالية	١٣٠	١١٩	١١٥	٥٧.٥٠
مسئولي إدارة الاستثمار	٤٥	٤٣	٤٠	٢٠.٠٠
مراقب حسابات خارجي	٥٠	٤٧	٤٥	٢٢.٥٠
الإجمالي	٢٢٥	٢٠٩	٢٠٠	١٠٠

ويوضح جدول (٣) الخصائص الديموجرافية لأفراد عينة الدراسة طبقا للمؤهل الدراسي وسنوات الخبرة بالإضافة إلى جنس المستقصى منة .

جدول (٣) : تقسيم عينة الدراسة حسب الخصائص الديموجرافية للمستقصى منهم.

الخاصية	الفئة	العدد	النسبة المئوية
المستوى الدراسي	بكالوريوس	٩٢	٤٦.٠٠
	دبلوم دراسات عليا	٥١	٢٥.٥
	ماجستير	٣٤	١٧
	دكتوراه	٢٣	١١.٥
سنوات الخبرة	أقل من ٥ سنوات	٥٥	٢٧.٥
	من ٥-١٠	٨٧	٤٣.٥
	أكثر من ١٠	٥٨	٢٩.٠٠
المستوى الإداري	التنفيذى	٨٣	٤١.٥
	الوسطى	٦٩	٣٤.٥
	العليا	٤٨	٢٤.٠٠
الإجمالي		٢٠٠	١٠٠

يتضح من الجدول السابق أن نسبة عينة البحث كبيرة ومتخصصة في مجال الدراسة يمكن الاعتماد على النتائج المتحصل عليها منها.

٤/١/٣ – صدق وثبات الإستبيان.

أ- **صدق الاستبيان:**

للتحقق من صدق الاستبيان قام الباحث بالاعتماد علي طريقتين مختلفتين وهما: صدق الاتساق الداخلي، صدق المقارنة الطرفية.

- **صدق البناء الداخلي:**

وهو يقيس مدى تحقيق الأهداف التي تريد الأداة الوصول إليها من خلال إيجاد معامل الارتباط بين معدل كل محور والمعدل الكلي لفقرات الاستبيان. وقد جاءت النتائج طبقا لمحاور الاستبيان كالأتي:

أظهرت نتائج الجدول رقم (٤) أن محتوى محاور الاستبيان لها علاقة ارتباط قوية بهدف الدراسة عند مستوى دلالة مرتفع المعنوية، مما يؤكد توافر الصدق البنائي لأقسام استمارة الاستبيان لهذه المحاور.

جدول (٤): الصدق البنائي للمحاور الاستبيان المختلفة بطريقة الصدق البنائي الداخلي

محاور الاستبيان	معامل الارتباط	المعنوية
١- تتحقق استدامة الشركة من خلال معلومات تقارير القطاعات التشغيلية	٠.٦٧٩	٠.٠٠٠
٢- دور تقارير القطاعات التشغيلية في دعم التقرير المالي تحقيقاً لأهداف الاستدامة	٠.٧٧٥	٠.٠٠٠
٣- أثر القياس والإفصاح عن القيمة العادلة للأصول دعماً لاستدامة الشركات	٠.٧٤٦	٠.٠٠٠

- **الصدق التمييزي (المقارنة الطرفية):**

ويتم من خلاله ترتيب أفراد العينة ترتيباً تنازلياً حسب الدرجة الكلية التي حققها كل منهم في استجابته على كل عنصر من عناصر محاور الاستبيان الثلاثة من أجل تحديد مدى تجانس البناء الداخلي لنتائج استمارة الاستبيان، وبعد ذلك تم اختيار أعلى ٢٥ % من حجم عينة الدراسة (وعددهم ٥٠ فرداً)، وأدنى ٢٥ % من الدرجات (وعددهم ٥٠ فرداً)، وأخيراً تم إجراء المقارنة بين درجات المجموعتين باستخدام معامل الارتباط لأسبيرمان وقد أظهرت النتائج وجود ارتباط ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة أقل من ٠.٠١ بين منخفضي ومرتفعي الدرجات على عناصر الاستبيان، حيث تراوحت معاملات الارتباط بين (٠.٧٩٧) في حدها الأعلى، و(٠.٦٠٥) في حدها الأدنى، مما يدل على صلاحية الاستبيان من الناحية البنائية.

ب- **ثبات المقياس:**

قام الباحث بالتأكد من ثبات فقرات الاستبيان بطريقتين هما:

- **طريقة التجزئة النصفية: Split-Half Coefficient**

تم تقدير معامل ارتباط بيرسون بين معدل الأسئلة الفردية الرتبة ومعدل الأسئلة الزوجية الرتبة لكل محور وقد تم تصحيح معاملات الارتباط باستخدام معامل ارتباط اسبيرمان براون للتصحيح طبقا المعادلة التالية (Spearman-Brown Coefficient)

$$\text{معامل الثبات} = \frac{2r}{r+1}$$

حيث (r) معامل الارتباط

ويوضح جدول (٥) ثبات فقرات محاور الاستبيان بطريقة التجزئة النصفية وقد جاءت النتائج تؤكد أن محتوى محاور الاستبيان لها علاقة ارتباط قوية بهدف الدراسة عند مستوى دلالة مرتفع المعنوية، مما يؤكد توافر ثبات فقرات الاستبيان في أقسامة المختلفة.

جدول (٥): ثبات فقرات محاور الاستبيان بطريقة التجزئة النصفية.

محاور الاستبيان	معامل الارتباط	معامل الثبات	المعنوية
١- تتحقق استدامة الشركة من خلال معلومات تقارير القطاعات التشغيلية	٠.699	٠.823	٠.٠٠٠
٢- دور تقارير القطاعات التشغيلية في دعم التقرير المالي تحقيقاً لأهداف الاستدامة	٠.707	٠.828	٠.٠٠٠
٣- أثر القياس والإفصاح عن القيمة العادلة للأصول دعماً لاستدامة الشركات	٠.793	٠.885	٠.٠٠٠

- الصدق والثبات بطريقة ألفا كرونباخ :

تم تقدير الصدق والثبات من خلال مقياس (ألفا) Gronbatch Alpha فإذا زاد هذا المقياس عن ٠,٦٠ أمكن الاعتماد على نتائج الدراسة وتعميمها على المجتمع، ويتم حساب معامل الثبات عن طريق النسبة المئوية للجذر ألتربيعي لمعامل الصدق (قيمة ألفا). ويوضح جدول (5) أن قيمة كل من معاملي الصدق والثبات للمحاور الاستبيان المختلفة بلغت على مستوى إجمالي الاستبيان (٨٠.١% , ٨٩.٥٠%) على الترتيب وهى نسبة عالية مما يؤكد أمكانية الاعتماد على نتائج التحليلات الإحصائية وإمكانية تطبيقها على مجتمع الدراسة.

جدول رقم (5): مقاييس الصدق والثبات لمحاور الاستبيان المختلفة وفقا لاختبار ألفا كرونباخ .

محاور الاستبيان	أرقام العبارات	الصدق (قيمة ألفا)	الثبات
١- تتحقق استدامة الشركة من خلال معلومات تقارير القطاعات التشغيلية	١-١٠	٠.٦٣٧	٧٩.٨١
٢- دور تقارير القطاعات التشغيلية في دعم التقرير المالي تحقيقاً لأهداف الاستدامة	١١-٢٠	٠.٧٢٩	٨٥.٣١
٣- أثر القياس والإفصاح عن القيمة العادلة للأصول دعماً لاستدامة الشركات	٢١-٣٠	٠.٧٦١	٨٧.٢٤
الإجمالي	١-٣٠	٠.٨٠١	٨٩.٥

٣/١/٥: اختبار التوزيع الطبيعي لبيانات الاستبيان.

استخدم الباحث (اختبار كولموجروف- سمرنوف (Kolmogorov- Smirnov Z) لاختبار التوزيع الطبيعي لبيانات الاستبيان لمعرفة ما إذا كانت بيانات الاستقصاء تتبع التوزيع الطبيعي أم لا، وهو اختبار هام في المرحلة القبلية لتحليل البيانات قبل اختبار الفروض للتأكد من صلاحية نتائج الاختبارات الإحصائية المستخدمة، وقد جاءت نتائج اختبار التوزيع الطبيعي طبقا لجدول رقم (٦) أن محتوى محاور الاستبيان تتبع التوزيع الطبيعي حيث جاء مستوى الدلالة لقيم (Z) لمتغيرات الدراسة غير معنوية مما يؤكد صلاحية أقسام استمارة الاستبيان لأجراء التحليل الإحصائي عليها.

جدول (٦): نتائج اختبار (Kolmogorov- Smirnov Z) للتوزيع الطبيعي لبيانات محاور الاستبيان المختلفة.

محاور الاستبيان	قيمة Z	المعنوية
١- تتحقق استدامة الشركة من خلال معلومات تقارير القطاعات التشغيلية	٠.٨٣٢	٠.١٠٩
٢- دور تقارير القطاعات التشغيلية في دعم التقرير المالي تحقيقاً لأهداف	٠.٧٠٥	٠.٠٨٢
٣- أثر القياس والإفصاح عن القيمة العادلة للأصول دعماً لاستدامة الشركات	١.٥٠٢	٠.١٣٣

وبذلك يكون الباحث قد تأكد من صدق وثبات أداة الدراسة بالإضافة إلى صلاحية التوزيع الطبيعي لبيانات الاستبيان مما يجعله على ثقة بصحة الاستبيان وصلاحيته لتحليل النتائج والإجابة عن أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها.

٣/١/٦- متغيرات ونموذج الدراسة وكيفية قياسها

يحتوي هذا البحث على نوعين من المتغيرات، هما:

أ- **المتغيرات المستقلة:** وتتمثل في عبارات المحاور التالية:

- أهمية معلومات تقارير القطاعات التشغيلية
- دور تقارير القطاعات التشغيلية في دعم التقرير المالي
- أثر القياس والإفصاح عن القيمة العادلة للأصول

ب- **المتغير التابع:** يتمثل في عنصر استدامة الشركة.

والشكل التالي يوضح العلاقات الخاصة بنموذج البحث المقترح والذي من خلاله سوف تصاغ الفروض الخاصة بالدراسة.

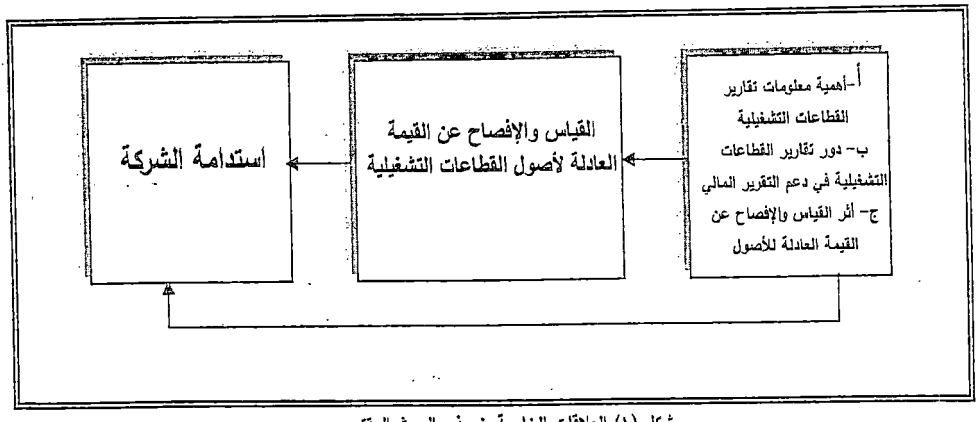

شكل (١) العلاقات الخاصة بنموذج البحث المقترح

٣/١/٧: الأساليب الإحصائية المستخدمة:

استخدم الباحث الأساليب الإحصائية المناسبة لتحليل نتائج إستمارات الاستبيان طبقا لما ذكره (Cochran & Snedecor, 1980) وهي:

١- اختبار الصدق والثبات لاستمارة الاستبيان من خلال مقياس (ألفا) Gronbatch Alpha وذلك للوقوف على معامل ثبات أداة الدراسة.

٢- اختبار كولموجروف- سمرنوف (Kolmogorov- Smirnov Z) لاختبار التوزيع الطبيعي للتأكد من صلاحية بيانات أداة الدراسة للتحليل الإحصائي.

٣- تحليل الانحدار المرحلي (Stepwise regression) والارتباط البسيط والمتعدد (Correlation) بغرض التعرف على أهم متغيرات الدراسة ذات المساهمة النسبية المرتفعة داخل كل نوع من متغيرات الدراسة، وبالتالي يتم تقدير العلاقات التأثيرية بينها ويعتمد هذا الأسلوب على اختيار المتغيرات التي لا يوجد ارتباط ذاتي بينها وبناء على ذلك فالمتغيرات التي تظهر بالنموذج متغيرات مستقلة ومعنوية، ويمكن من خلالها التنبؤ بدورها في استدامة الشركة بمستوى معنوية مرتفع . وفيما يلي توضيح لأهم المعالم الإحصائية لهذا الأسلوب .

أ- قيمة معامل الارتباط المتعدد للمتغيرات التي تظهر بالنموذج (R): وهويقدر قوة علاقة الارتباط بين المتغيرات التي تظهر بالنموذج على المتغير التابع.

ب- المساهمة النسبية للمتغيرات التي تظهر بالنموذج (R^2): وهي تظهر أهمية المتغيرات بالنموذج، بمعنى أن الاهتمام بهذه المتغيرات والعمل على رفع كفاءتها تؤدى إلى التأثير في المتغير التابع بمقدار (R^2) .

ج- قيمة (F-value) : وتقدر معنوية المتغيرات بالنموذج، وتؤكد أن وجودها بالنموذج لا يرجع إلى الصفة.

د- المساهمة النسبية المعدلة .R^2 adj: تؤكد دقة النموذج واستقلالية المتغيرات المؤثرة كما تؤكد أن حجم عينة الدراسة كان مناسبا عندما تتقارب قيمتها من قيمة (R^2) مما يمكن معه الاعتماد على النتائج بثقة مرتفعة.

- أهمية معلومات تقارير القطاعات التشغيلية.
- دور تقارير القطاعات التشغيلية في دعم التقرير المالي.
- أثر القياس والإفصاح عن القيمة العادلة للأصول.

٣/١/٨- فروض الدراسة الميدانية

قسم الباحث فروض الدراسة طبقا لبنود استمارة الاستقصاء لدراسة العلاقات التأثيرية بين محاور الاستبيان المختلفة، وذلك من خلال استجابات فئات المستقصى منهم إلى:

الفرض الأول: "لا توجد علاقة تأثيرية ذات دلالة إحصائية بين محددات معلومات تقارير القطاعات التشغيلية واستدامة الشركة".

الفرض الثاني: "لا توجد علاقة تأثيرية ذات دلالة إحصائية بين دور تقارير القطاعات التشغيلية في دعم التقرير المالي واستدامة الشركة".

الفرض الثالث: "لا توجد علاقة تأثيرية ذات دلالة إحصائية بين أثر القياس والإفصاح عن القيمة العادلة للأصول واستدامة الشركة".

٣/٢: اختبار الفروض وتحليل النتائج

يتناول هذا الجزء عرض نتائج الاختبارات الإحصائية التي أجريت على فقرات الاستبيان وذلك من خلال تحليلها ومناقشتها كلياً وتفصيلياً وتحديد مدى الدلالة الإحصائية لكل منها في التعرف على العلاقة التأثيرية بين متغيرات الدراسة (المستقلة والتابع)، بالإضافة إلى اختبار الفرضيات الخاصة بالدراسة، وفيما يلي يعرض الباحث أهم نتائج الدراسة الميدانية التي أجريت على البيانات المتحصل عليا من نتائج الاستبيان.

٣/٢/١: اختبار صحة الفرض الأول:

"لا توجد علاقة تأثيرية ذات دلالة إحصائية بين أهمية معلومات تقارير القطاعات التشغيلية واستدامة الشركة".

لاختبار هذه الفرضية لجاء الباحث إلى استخدام كل من تحليل الارتباط بالإضافة إلى تحليل الانحدار المرحلي مستخدما في ذلك العبارات الخاصة بأهمية معلومات تقارير القطاعات التشغيلية كمتغيرات مستقلة للتأكد من وجود علاقة ذودلالة إحصائية بينها وبين واستدامة الشركة كمتغير تابع.

أ- تحليل الارتباط والمساهمة النسبية:

يوضح جدول (٧) علاقة الارتباط بين محددات أهمية معلومات تقارير القطاعات التشغيلية كمتغيرات مستقلة وبين استدامة الشركة كمتغير تابع، وذلك من خلال قطاع شركات المقاولات.

جدول رقم (٧) علاقة الارتباط بين محددات أهمية معلومات تقارير القطاعات التشغيلية وبين استدامة الشركة في قطاع شركات المقاولات.

محددات أهمية معلومات تقارير القطاعات التشغيلية	معامل الارتباط (R)	المساهمة النسبية% (R^2)	المعنوية
X١- التحول من نموذج التكلفة التاريخية إلى نموذج شفافية السوق.	٠.535	28.62	٠.000
X٢- تحديد سعر البيع على أساس المدخل النقدي.	٠.471	22.18	٠.000
X٣- تحديد سعر البيع على أساس المدخل النقدي المعادل.	٠.125	1.56	٠.062
X٤- التعبير عن آلية الدفع المستخدمة والمطبقة حالياً	٠.433	18.75	٠.000
X٥- التعبير عن آلية الدفع المستقبلية.	٠.215	4.62	٠.001
X٦- إتمام آليات عقد الصفقات بالمشاركة.	٠.207	4.28	٠.002
X٧- إتمام آليات عقد الصفقات بالتفاوض الفعال.	٠.547	29.92	٠.000
X٨- معرفة كافة الأطراف للحقائق الجوهرية للأصول محل التفاوض.	٠.584	34.11	٠.000
X٩- تقييم الأصول طبقاً لاستخداماتها المستقبلية.	٠.682	46.51	٠.000
X١٠- إمكانية إعادة هيكلة الأصول بغرض محدد	٠.128	1.64	٠.056

يتضح للباحث من الجدول السابق أن هناك علاقة طردية قوية بين كل من (التحول من نموذج التكلفة التاريخية إلى نموذج شفافية السوق. وتحديد سعر البيع على أساس المدخل النقدي والتعبير عن آلية الدفع المستخدمة والمطبقة حالياً وإتمام آليات عقد الصفقات بالتفاوض الفعال ومعرفة كافة الأطراف للحقائق الجوهرية للأصول محل التفاوض بالإضافة إلى تقييم الأصول طبقاً لاستخداماتها المستقبلية) "كمتغيرات مستقلة"

وبين استدامة الشركة "كمتغير تابع". حيث بلغت قيم معاملات الارتباط لها(.535، .471، .433، .547، .584، .682) والمساهمة النسبية لها (28.62%، 22.18%، 18.75%، 29.92%، 34.11%، 46.51%) على الترتيب وبدلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.01، ويعنى ذلك أنه كلما كان هناك اهتمام بخفض التأثيرات السلبية لهذه المحددات كلما أدى ذلك إلى استدامة الشركة بنفس قيم المساهمات النسبية لها.

بينما أظهرت النتائج أيضا أن هناك علاقة طردية ومعنوية على مستوى ١% وبقيم أقل من المتغيرات السابقة بين كل من (التعبير عن آلية الدفع المستقبلية وإتمام آليات عقد الصفقات بالمشاركة) وبين استدامة الشركة، حيث بلغت قيمة المساهمة النسبية لهذين المتغيرين (4.62%، 4.28%) على الترتيب.

ب- تحليل الانحدار المرحلي:

رغم أهمية تحليل الارتباط فسوف يتم أيضا تحليل الانحدار المتعدد المرحلي للتوصل إلى نموذج العلاقة بين محددات أهمية معلومات تقارير القطاعات التشغيلية "كمتغيرات مستقلة" وبين استدامة الشركة في منشآت أعمال المقاولات" كمتغير تابع"، وذلك من خلال تقدير قيم معاملات الانحدار ومعامل الارتباط المتعدد ومعاملات الانحدار القياسي الجزئي بالإضافة إلى اختبار الازدواج الخطى بين المتغيرات الناتجة لضمان دقة النموذج، ويوضح جدول (٨) نتائج تحليل الانحدار المرحلي لتحديد نموذج محددات معلومات تقارير القطاعات التشغيلية المرتفعة الأهمية بالنسبة لاستدامة الشركة، وبفحص نتائج الجدول يلاحظ أن تحليل الانحدار المرحلي قد قام باختيار أهم المتغيرات المستقلة طبقا لأهمية تأثيرها على استدامة الشركة في منشآت أعمال المقاولات، كما ورد في مخرجات التشغيل الالكتروني للبيانات كالأتي:

- **<u>المتغيرات ذات التأثير المعنوي في معادلة الانحدار :</u>**

X١- التحول من نموذج التكلفة التاريخية إلى نموذج شفافية السوق.

X٦- إتمام آليات عقد الصفقات بالمشاركة.

X٨- معرفة كافة الأطراف للحقائق الجوهرية للأصول محل التفاوض.

X٩- تقييم الأصول طبقاً لاستخداماتها المستقبلية.

<u>مع استبعاد كل من :</u>

X٢- تحديد سعر البيع على أساس المدخل النقدي.

X٣- تحديد سعر البيع على أساس المدخل النقدي المعادل.

X٤- التعبير عن آلية الدفع المستخدمة والمطبقة حالياً

X٥- التعبير عن آلية الدفع المستقبلية.

X٧- إتمام آليات عقد الصفقات بالتفاوض الفعال.

X٩- تقييم الأصول طبقاً لاستخداماتها المستقبلية

جدول (٨): نتائج تحليل الانحدار المرحلي لتحديد نموذج محددات معلومات تقارير القطاعات التشغيلية المرتفعة الأهمية بالنسبة لاستدامة الشركة .

الموديل#	معاملات الانحدار		معامل الانحدار القياسي الجزئي	قيمة T	معنوية VIF
	معامل الانحدار	الخطأ القياسي			
ثابت المعادلة	1.116	٠.080	---	14.01	---
X٩- تقييم الأصول طبقاً لاستخداماتها المستقبلية	٠.170	٠.009	٠.576	18.99	1.068
X١- التحول من نموذج التكلفة التاريخية إلى نموذج شفافية السوق	٠.145	٠.012	٠.364	11.78	1.108
X٨- معرفة كافة الأطراف للحقائق الجوهرية للأصول محل التفاوض	٠.133	٠.013	٠.315	9.91	1.173
X٦- إتمام آليات عقد الصفقات بالمشاركة	٠.095	٠.015	٠.190	6.42	1.018

(Y) = العامل التابع: استدامة الشركة في منشآت أعمال المقاولات

المتغيرات رتبت طبقا لأهميتها النسبية.

- **معاملات انحدار المتغيرات المستقلة واختبار الفرض الإحصائي:**

يتضح من جدول (٨) أيضا أن العلاقة بين محددات معلومات تقارير القطاعات التشغيلية المرتفعة الأهمية واستدامة الشركة علاقة طردية وعالية المعنوية حيث بلغت قيم معاملات الانحدار لمتغيرات النموذج (٠.١٧٠ و٠.١٤٥ و٠.١٣٣ و٠.٠٩٥) على الترتيب. كما لوحظ أن المتغير الخاص بتقييم الأصول طبقاً لاستخداماتها المستقبلية قد حصل على أعلى قيمة من قيم معاملات الانحدار القياسي الجزئي بلغت (٠.٥٧٦) مؤكدا بذلك أنه أقوى المتغيرات تأثيرا في استدامة الشركة في منشآت أعمال المقاولات.

وللتأكد من استقلالية متغيرات النموذج مع عدم وجود ارتباط ذاتي في حد الخطأ بين المتغيرات المستقلة (Collinearity Statistics) قام الباحث بتقدير معامل تضخم التباين (VIF)، وقد جاءت نتائج (جدول٨) تؤكد عدم وجود ازدواج خطى بين المتغيرات المستقلة، حيث انخفضت قيم VIF لأقل من "٥" وهوحد المعنوية، مما يؤكد على صلاحية العلاقة بين محددات معلومات تقارير القطاعات التشغيلية المرتفعة الأهمية بالنسبة لاستدامة الشركة في منشآت أعمال المقاولات.

ويوضح جدول (٩) نتائج تحليل معنوية التباين (ANOVA) لنموذج الانحدار المرحلي لمحددات معلومات تقارير القطاعات التشغيلية المرتفعة الأهمية بالنسبة لاستدامة الشركة في منشآت أعمال المقاولات، حيث بلغت قيمة F = (٢٣٥.٥٧) وبدلالة إحصائية على مستوى ١%، مما يؤكد صدق نموذج الانحدار وأن تأثير المتغيرات المكونة له مؤكد ولا ترجع إلى الصدفة.

جدول (٩) نتائج تحليل معنوية التباين (ANOVA) لنموذج الانحدار المرحلي لمحددات معلومات تقارير القطاعات التشغيلية المرتفعة الأهمية بالنسبة لاستدامة الشركة في منشآت أعمال المقاولات.

مصادر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	المعنوية
الانحدار	22.030	4	5.508	235.570	٠.000
الخطأ التجريبي	5.144	١١٥	٠.023٠		
الكلى	27.174	١١٩		٠	

- **ملخص النموذج:**

يتضح من جدول (١٠) أن تحليل الانحدار المرحلي قد قام بأربعة مراحل تم من خلالها اختيار أهم محددات معلومات تقارير القطاعات التشغيلية المرتفعة الأهمية السابقة حيث بلغ معامل الارتباط المتعدد لها (R) ٠.٩٠٠ ومعامل التحديد (R Square) ٠.٨١١ وبمستوى معنوية بلغ (٠.٠٠٠)، مما يؤكد معنوية علاقة الانحدار بين هذه المتغيرات واستدامة الشركة في منشآت أعمال المقاولات.

جدول (١٠): ملخص نموذج الانحدار المرحلي لمحددات معلومات تقارير القطاعات التشغيلية المرتفعة الأهمية بالنسبة لاستدامة الشركة في منشآت أعمال المقاولات.

مراحل الموديل	معامل الارتباط	معامل التحديد	معامل التحديد المعدل	الخطأ القياسي
١	٠.682	٠.466	٠.463	٠.255
٢	٠.822	٠.676	٠.673	٠.199
٣	٠.880	٠.775	٠.772	٠.166
٤	٠.900	٠.811	٠.807	٠.152

(Y) = العامل التابع: استدامة الشركة في منشآت أعمال المقاولات

- **بناء على ذلك يمكن استخلاص النتائج التالية:**

- العلاقة بين المتغير التابع (استدامة الشركة) والمتغيرات المستقلة X٦، X٨، X١، X٩ أظهرت وجود علاقة قوية ومعنوية حيث بلغت قيمة معامل الارتباط المتعدد (٠.٩٠٠)، ونسبة التغير في المتغير التابع بسبب التغير في هذه المتغيرات بلغ (٨١.١%)، كما أن مستوى المعنوية يشير إلى أن هذه العلاقة عالية المعنوية ولا ترجع إلي الصدفة.

- النتيجة السابقة تعني وجود علاقة ذات تأثير معنوي بين محددات معلومات تقارير القطاعات التشغيلية المرتفعة الأهمية والمؤثرة في استدامة الشركة في منشآت أعمال المقاولات، وهذه النتيجة تعطى إمكانية نفى الفرض الأول.

ويرى الباحث بناء على النتائج السابقة أنة يمكن نفى الفرض الأول "لا توجد علاقة تأثيرية ذات دلالة إحصائية بين محددات معلومات تقارير القطاعات التشغيلية واستدامة الشركة". ويقبل الفرض البديل.

٢/٢/٣: اختبار صحة الفرض الثاني:

"لا توجد علاقة تأثيرية ذات دلالة إحصائية بين دور تقارير القطاعات التشغيلية في دعم التقرير المالي واستدامة الشركة".

لاختبار هذه الفرضية لجاء الباحث لإستخدام كل من تحليل الارتباط بالإضافة إلى تحليل الإنحدار المرحلي مستخدما في ذلك العبارات الخاصة بدور تقارير القطاعات التشغيلية في دعم التقرير المالي كمتغيرات مستقلة للتأكد من وجود علاقة ذودلالة إحصائية بينها وبين استدامة الشركة كمتغير تابع.

أ- تحليل الارتباط والمساهمة النسبية :

يوضح جدول (١١) علاقة الارتباط بين محددات دور تقارير القطاعات التشغيلية في دعم التقرير المالي كمتغيرات مستقلة وبين استدامة الشركة كمتغير تابع، وذلك من خلال قطاع شركات المقاولات.

جدول رقم (١١) علاقة الارتباط بين محددات دور تقارير القطاعات التشغيلية في دعم التقرير المالي وبين استدامة الشركة في قطاع شركات المقاولات.

محددات دور تقارير القطاعات التشغيلية في دعم التقرير المالي	معامل الارتباط(R)	المساهمة النسبية%(R^2)	المعنوية
x١١- تدعيم متطلبات أصحاب المصالح	٠.442	19.54	٠.000
x١٢- توفير الخصائص النوعية للمعلومة	٠.394	15.52	٠.000
x١٣- تعمل على تحسين التوقعات الحالية للمستثمر	٠.500	25.00	٠.000
x١٤- تعمل على تحسين التوقعات المرتقبة للمستثمر	٠.214	4.58	٠.001
x١٥- تساهم في معرفة الأداء المالي الحقيقي للشركة ككل.	٠.290	8.41	٠.000
x١٦- تساهم في معرفة أداء الفروع كلٌ على حدا	٠.423	17.89	٠.000
x١٧- تدعيم الموقف التمويلي للشركة	٠.538	28.94	٠.000
x١٨- تعمل على تحقيق وفورات في البعد التكاليفي للشركة	٠.163	2.66	٠.015
x١٩- تساهم في إدارة مخاطر الشركة.	٠.485	23.52	٠.000
x٢٠- تعمل على وضع إستراتيجية واضحة ومعلنة للشركة.	٠.230	5.29	٠.000

يتضح للباحث من الجدول السابق أن هناك علاقة طردية قوية بين كل من (تدعيم متطلبات أصحاب المصالح وتوفير الخصائص النوعية للمعلومة وتعمل على تحسين التوقعات الحالية للمستثمر وتساهم في معرفة أداء الفروع كلٌ على حدا وتدعيم الموقف التمويلي للشركة بالإضافة إلى تساهم في إدارة مخاطر الشركة) "كمتغيرات مستقلة" وبين استدامة الشركة " كمتغير تابع".حيث بلغت قيم معاملات الارتباط لها (.442، .394، .500، .423، .538، .485) والمساهمة النسبية لها (19.54%، 15.52%، 25.00%، 17.89%، 28.94%، 23.52%) على الترتيب وبدلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.01 . ويعنى ذلك أنه كلما كان هناك اهتمام بخفض التأثيرات السلبية لهذه المحددات كلما أدى ذلك إلى استدامة الشركة بنفس قيم المساهمات النسبية لها.

بينما أظهرت النتائج أيضا أن هناك علاقة طردية ومعنوية على مستوى ١% وبقيمة أقل من المتغيرات السابقة بين كل من (تعمل على تحسين التوقعات المرتقبة للمستثمر وتساهم في معرفة الأداء المالي الحقيقي للشركة ككل وتعمل على تحقيق وفورات في البعد ألتكاليفي للشركة وتعمل على وضع إستراتيجية واضحة ومعلنة للشركة) وبين استدامة الشركة، حيث بلغت قيم المساهمة النسبية لهذه المتغيرات (4.58%، 8.41%، 2.66%، 5.29%) على الترتيب.

ب- تحليل الانحدار المرحلي:

استخدم الباحث تحليل الانحدار المتعدد المرحلي للتوصل إلى نموذج العلاقة بين محددات دور تقارير القطاعات التشغيلية في دعم التقرير المالي "كمتغيرات مستقلة" وبين استدامة الشركة في منشآت أعمال المقاولات "كمتغير تابع"، وذلك من خلال تقدير قيم معاملات الانحدار ومعامل الارتباط المتعدد ومعاملات الانحدار القياسي الجزئي بالإضافة إلى اختبار الازدواج الخطى بين المتغيرات الناتجة لضمان دقة النموذج . ويوضح جدول (١٢) نتائج تحليل الانحدار المرحلي لتحديد نموذج محددات دور تقارير القطاعات التشغيلية في دعم التقرير المالي المرتفعة الأهمية بالنسبة لاستدامة الشركة. وبفحص نتائج الجدول يلاحظ أن تحليل الانحدار المرحلي قد قام باختيار أهم المتغيرات المستقلة طبقا لأهمية تأثيرها على استدامة الشركة في منشآت أعمال المقاولات، كما ورد في مخرجات التشغيل الالكتروني للبيانات كالأتي:

- **المتغيرات ذات التأثير المعنوي في معادلة الانحدار:**

x١١- تدعيم متطلبات أصحاب المصالح

x١٣- تعمل على تحسين التوقعات الحالية للمستثمر

x١٥- تساهم في معرفة الأداء المالي الحقيقي للشركة ككل.

x١٦- تساهم في معرفة أداء الفروع كلُ على حدا

x١٧- تدعيم الموقف التمويلي للشركة

x١٩- تساهم في إدارة مخاطر الشركة

مع استبعاد كل من :

x١٢- توفير الخصائص النوعية للمعلومة

x١٤- تعمل على تحسين التوقعات المرتقبة للمستثمر

x١٨- تعمل على تحقيق وفورات في البعد ألتكاليفي للشركة

x٢٠- تعمل على وضع إستراتيجية واضحة ومعلنة للشركة.

جدول (١٢): نتائج تحليل الانحدار المرحلي لتحديد نموذج محددات دور تقارير القطاعات التشغيلية في دعم التقرير المالي المرتفعة الأهمية بالنسبة لاستدامة الشركة .

الموديل#	معاملات الانحدار		معامل الانحدار القياسي الجزئي	قيمة T	معنوية VIF
	معامل الانحدار	الخطأ القياسي			
ثابت المعادلة	٠.904	٠.087	---	10.390	---
x١٧- تدعيم الموقف التمويلي للشركة	٠.107	٠.012	٠.286	9.167	1.273
x١٦- تساهم في معرفة أداء الفروع كلُ على حدا	٠.101	٠.009	٠.330	11.757	1.029
x١٩- تساهم في إدارة مخاطر الشركة.	٠.114	٠.010	٠.335	11.714	1.071
x١٥- تساهم في معرفة الأداء المالي الحقيقي للشركة ككل	٠.145	٠.012	٠.329	11.854	1.005
x١٣- تعمل على تحسين التوقعات الحالية للمستثمر	٠.095	٠.009	٠.315	10.312	1.218
x١١- تدعيم متطلبات أصحاب المصالح	٠.105	٠.011	٠.282	9.868	1.066

(Y) = العامل التابع: استدامة الشركة في منشآت أعمال المقاولات

المتغيرات رتبت طبقا لأهميتها النسبية.

- **معاملات انحدار المتغيرات المستقلة واختبار الفرض الإحصائي:**

يتضح من جدول (١٢) أيضا أن العلاقة بين محددات دور تقارير القطاعات التشغيلية في دعم التقرير المالي المرتفعة الأهمية واستدامة الشركة علاقة طردية وعالية المعنوية حيث بلغت قيم معاملات الانحدار لمتغيرات النموذج (٠.107، ٠.101، ٠.114، ٠.145، ٠.095، ٠.105) على الترتيب، كما لوحظ أن كل من المتغيرات (تساهم

في معرفة أداء الفروع كلُ على حدا وتساهم في إدارة مخاطر الشركة وتساهم في معرفة الأداء المالي الحقيقي للشركة ككل بالإضافة إلى تعمل على تحسين التوقعات الحالية للمستثمر) قد حصلوا على أعلى قيم من قيم معاملات الانحدار القياسي الجزئي بلغت (330.، 335.، 329.، 315.) مؤكدة بذلك على أنهم أقوى المتغيرات تأثيرا في استدامة الشركة في منشآت أعمال المقاولات .

وللتأكد من استقلالية متغيرات النموذج مع عدم وجود ارتباط ذاتي في حد الخطأ بين المتغيرات المستقلة (Collinearity Statistics) قام الباحث بتقدير معامل تضخم التباين (VIF). وقد جاءت نتائج (جدول١٢) تؤكد عدم وجود ازدواج خطى بين المتغيرات المستقلة، حيث انخفضت قيم VIF لأقل من "٥" وهوحد المعنوية، ما يؤكد على صلاحية العلاقة بين محددات دور تقارير القطاعات التشغيلية في دعم التقرير المالي المرتفعة الأهمية بالنسبة لاستدامة الشركة في منشآت أعمال المقاولات.

ويوضح جدول (١٣) نتائج تحليل معنوية التباين (ANOVA) لنموذج الانحدار المرحلي لمحددات دور تقارير القطاعات التشغيلية في دعم التقرير المالي المرتفعة الأهمية المؤثرة فى استدامة الشركة في منشآت أعمال المقاولات، حيث بلغت قيمة F = (١٨١.٥٩) وبدلالة إحصائية على مستوى ١%، مما يؤكد صدق نموذج الانحدار وأن تأثير المتغيرات المكونة له مؤكد ولا ترجع إلى الصدفة.

جدول (١٣) نتائج تحليل معنوية التباين (ANOVA) لنموذج الانحدار المرحلي لمحددات دور تقارير القطاعات التشغيلية في دعم التقرير المالي المرتفعة الأهمية المؤثرة في استدامة الشركة في منشآت أعمال المقاولات.

مصادر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	المعنوية
الانحدار	16.950	٥	2.825	181.59	٠.000
الخطأ التجريبي	3.391	١١٤	٠.016		
الكلى	20.342	١١٩			

- **ملخص النموذج :**

يتضح من جدول (١٤) أن تحليل الانحدار المرحلي قد قام بستة مراحل تم من خلالها اختيار أهم محددات دور تقارير القطاعات التشغيلية في دعم التقرير المالي المرتفعة الأهمية السابقة حيث بلغ معامل الارتباط المتعدد لها (R) ٠.٩١٣ ومعامل

التحديد (R Square) ٠.٨٣٣ وبمستوى معنوية بلغ (٠.٠٠٠)، مما يؤكد معنوية علاقة الانحدار بين هذه المتغيرات واستدامة الشركة في منشآت أعمال المقاولات.

جدول (١٤): ملخص نموذج الانحدار المرحلي لمحددات دور تقارير القطاعات التشغيلية في دعم التقرير المالي المرتفعة الأهمية بالنسبة لاستدامة الشركة في منشآت أعمال المقاولات.

مراحل الموديل	معامل الارتباط	معامل التحديد	معامل التحديد المعدل	الخطأ القياسي
١	٠.538	٠.289	٠.286	٠.254
٢	٠.664	٠.441	٠.436	٠.226
٣	٠.753	٠.567	٠.561	٠.199
٤	٠.820	٠.673	٠.667	٠.173
٥	٠.871	٠.759	٠.753	٠.149
٦	٠.913	٠.833	٠.829	٠.124

(Y) = العامل التابع: استدامة الشركة في منشآت أعمال المقاولات

بناء على ذلك يمكن استخلاص النتائج التالية:

١- العلاقة بين المتغير التابع (استدامة الشركة في منشآت أعمال المقاولات) والمتغيرات المستقلة X11، X١٣، X١٥، X١٩، X١٦، X١٧ أظهرت وجود علاقة قوية ومعنوية حيث بلغت قيمة معامل الارتباط المتعدد (٠.٩١٣)، ونسبة التغير في المتغير التابع بسبب التغير في هذه المتغيرات بلغ (٨٣.٣%)، كما أن مستوى المعنوية يشير إلى أن هذه العلاقة عالية المعنوية ولا ترجع إلي الصدفة.

٢- النتيجة السابقة تعني وجود علاقة ذات تأثير معنوي بين محددات دور تقارير القطاعات التشغيلية في دعم التقرير المالي المرتفعة الأهمية المؤثرة في استدامة الشركة في منشآت أعمال المقاولات. وهذه النتيجة تعطى إمكانية نفى الفرض الثاني.

ويرى الباحث بناء على النتائج السابقة أنة يمكن نفى الفرض الثاني "لا توجد علاقة تأثيرية ذات دلالة إحصائية بين دور تقارير القطاعات التشغيلية في دعم التقرير المالي واستدامة الشركة". ويقبل الفرض البديل.

٣/٢/٣: اختبار صحة الفرض الثالث:

"لا توجد علاقة تأثيرية ذات دلالة إحصائية بين أثر القياس والإفصاح عن القيمة العادلة للأصول واستدامة الشركة".

لاختبار هذه الفرضية استخدام الباحث كل من تحليل الارتباط بالإضافة إلى تحليل الانحدار المرحلي مستخدما في ذلك العبارات الخاصة بأثر القياس والإفصاح عن القيمة العادلة للأصول كمتغيرات مستقلة للتأكد من وجود علاقة ذودلالة إحصائية بينها وبين واستدامة الشركة كمتغير تابع.

أ- تحليل الارتباط والمساهمة النسبية :

يوضح جدول (١٥) علاقة الارتباط بين محددات أثر القياس والإفصاح عن القيمة العادلة للأصول كمتغيرات مستقلة وبين استدامة الشركة كمتغير تابع، وذلك من خلال قطاع شركات المقاولات.

جدول رقم (١٥) علاقة الارتباط بين محددات أثر القياس والإفصاح عن القيمة العادلة للأصول وبين استدامة الشركة في قطاع شركات المقاولات.

محددات أثر القياس والإفصاح عن القيمة العادلة للأصول	معامل الارتباط (R)	المساهمة النسبية% (R^2)	المعنوية
x٢١- يوفر قياس الأصول والإفصاح عنها بالقيمة العادلة التعبير الصادق عن الدخل الاقتصادي للشركة.	٠.477	22.75	٠.000
x٢٢- يعبر القياس والإفصاح عن الأصول بالقيمة العادلة عن معلومات محايدة وتمثل الواقع.	٠.341	11.63	٠.000
x٢٣- يراعي القياس للأصول والإفصاح عنها بالقيمة العادلة أبعاد تغيرات القوة الشرائية لوحدة النقد.	٠.231	5.34	٠.000
x٢٤- يمكن القياس والإفصاح للأصول بالقيمة العادلة من توفير وعي شامل للمستثمر لمعرفة التنبؤات المستقبلية للشركة.	٠.438	19.18	٠.000
x٢٥- يوفر القياس والإفصاح لبيانات القيمة العادلة للأصول قدرة المنشأة على دقة التنبؤات المستقبلية.	٠.335	11.22	٠.000
x٢٦- تساعد سبل القياس والإفصاح المحاسبي عن القيمة العادلة تقدير التدفقات النقدية المستقبلية بشكل سليم.	٠.396	15.68	٠.000
x٢٧- يمكن القياس والإفصاح المحاسبي للأصول بالقيمة العادلة من إجراء التحليلات المالية بشكل سليم ومؤثر.	٠.303	9.18	٠.000
x٢٨- يمكن القياس والإفصاح المحاسبي للأصول بالقيمة العادلة من التمثيل العادل لقائمة الدخل وقائمة المركز المالي.	٠.361	13.03	٠.000
x٢٩- يمكن القياس والإفصاح المحاسبي للأصول بالقيمة العادلة من التسريع في كشف الأزمات المالية للشركة.	٠.274	7.51	٠.000
x٣٠- يساعد القياس والإفصاح المحاسبي للأصول بالقيمة العادلة على إجراء المقارنات بين القطاعات	٠.267	7.13	٠.000

يتضح للباحث من الجدول السابق أن هناك علاقة طردية قوية بين كل من (يوفر قياس الأصول والإفصاح عنها بالقيمة العادلة التعبير الصادق عن الدخل الاقتصادي للشركة ويعبر القياس والإفصاح عن الأصول بالقيمة العادلة عن معلومات محايدة وتمثل الواقع ويمكن القياس والإفصاح للأصول بالقيمة العادلة من توفير وعي شامل للمستثمر لمعرفة التنبؤات المستقبلية للشركة ويوفر القياس والإفصاح لبيانات القيمة العادلة للأصول قدرة المنشأة على دقة التنبؤات المستقبلية وتساعد سبل القياس والإفصاح المحاسبي عن القيمة العادلة تقدير التدفقات النقدية المستقبلية بشكل سليم بالإضافة إلى يمكن القياس والإفصاح المحاسبي للأصول بالقيمة العادلة من التمثيل العادل لقائمة الدخل وقائمة المركز المالي) "كمتغيرات مستقلة" وبين استدامة الشركة " كمتغير تابع".حيث بلغت قيم معاملات الارتباط لها (**.477، .341، .438، و.335، .396، .361**) والمساهمة النسبية لها (**22.75%، 11.63%، 19.18%، 11.22%، 15.68%، 13.03%**) على الترتيب وبدلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.01 . ويعنى ذلك أنه كلما كان هناك اهتمام بخفض التأثيرات السلبية لهذه المحددات كلما أدى ذلك إلى استدامة الشركة بنفس قيم المساهمات النسبية لها.

بينما أظهرت النتائج أيضا أن هناك علاقة طردية ومعنوية على مستوى ١% وبقيمة أقل من المتغيرات السابقة بين (يراعي القياس للأصول والإفصاح عنها بالقيمة العادلة أبعاد تغيرات القوة الشرائية لوحدة النقد ويمكن القياس والإفصاح المحاسبي للأصول بالقيمة العادلة من إجراء التحليلات المالية بشكل سليم ومؤثر ويمكن القياس والإفصاح المحاسبي للأصول بالقيمة العادلة من التسريع في كشف الأزمات المالية للشركة ويساعد القياس والإفصاح المحاسبي للأصول بالقيمة العادلة على إجراء المقارنات بين القطاعات) وبين استدامة الشركة، حيث بلغت قيمة المساهمة النسبية لهذه المتغير (**5.34%، 9.18%، 7.51%، 7.13%**) على الترتيب.

ب- تحليل الانحدار المرحلي:

أستخدم الباحث أيضا تحليل الانحدار المتعدد المرحلي للتوصل إلى نموذج العلاقة بين محددات أثر القياس والإفصاح عن القيمة العادلة للأصول "كمتغيرات مستقلة" وبين استدامة الشركة في منشآت أعمال المقاولات " كمتغير تابع"، وذلك من خلال تقدير قيم معاملات الانحدار ومعامل الارتباط المتعدد ومعاملات الانحدار القياسي الجزئي بالإضافة إلى اختبار الازدواج الخطى بين المتغيرات الناتجة لضمان دقة النموذج .

ويوضح جدول (١٦) نتائج تحليل الانحدار المرحلي لتحديد نموذج محددات أثر القياس والإفصاح عن القيمة العادلة للأصول المرتفعة الأهمية بالنسبة لاستدامة الشركة. وبفحص نتائج الجدول يلاحظ أن تحليل الانحدار المرحلي قد قام باختيار أهم المتغيرات المستقلة طبقا لأهمية تأثيرها على استدامة الشركة في منشآت أعمال المقاولات، كما ورد في مخرجات التشغيل الالكتروني للبيانات كالأتي:

- **المتغيرات ذات التأثير المعنوي في معادلة الانحدار:**

x٢١- يوفر قياس الأصول والإفصاح عنها بالقيمة العادلة التعبير الصادق عن الدخل الاقتصادي للشركة.

x٢٤- يمكن القياس والإفصاح للأصول بالقيمة العادلة من توفير وعي شامل للمستثمر لمعرفة التنبؤات المستقبلية للشركة.

x٢٥- يوفر القياس والإفصاح لبيانات القيمة العادلة للأصول قدرة المنشأة على دقة التنبؤات المستقبلية.

x٢٦- تساعد سبل القياس والإفصاح المحاسبي عن القيمة العادلة تقدير التدفقات النقدية المستقبلية بشكل سليم.

x٢٧- يمكن القياس والإفصاح المحاسبي للأصول بالقيمة العادلة من إجراء التحليلات المالية بشكل سليم ومؤثر.

x٢٨- يمكن القياس والإفصاح المحاسبي للأصول بالقيمة العادلة من التمثيل العادل لقائمة الدخل وقائمة المركز المالي.

x٣٠- يساعد القياس والإفصاح المحاسبي للأصول بالقيمة العادلة على إجراء المقارنات بين القطاعات.

مع استبعاد كل من :

x٢٢- يعبر القياس والإفصاح عن الأصول بالقيمة العادلة عن معلومات محايدة وتمثل الواقع.

x٢٣- يراعي القياس للأصول والإفصاح عنها بالقيمة العادلة أبعاد تغيرات القوة الشرائية لوحدة النقد.

x٢٩- يمكن القياس والإفصاح المحاسبي للأصول بالقيمة العادلة من التسريع في كشف الأزمات المالية للشركة

جدول (١٦): نتائج تحليل الانحدار المرحلي لتحديد نموذج محددات أثر القياس والإفصاح عن القيمة العادلة للأصول المرتفعة الأهمية بالنسبة لاستدامة الشركة .

الموديل#	معاملات الانحدار		معامل الانحدار القياسي الجزئي	قيمة T	معنوية VIF
	معامل الانحدار	الخطأ القياسي			
ثابت المعادلة	٠.572	٠.077	---	7.457	
x٢١- يوفر قياس الأصول والإفصاح عنها بالقيمة العادلة التعبير الصادق عن الدخل الاقتصادي للشركة.	٠.097	٠.008	٠.310	11.694	1.102
x٢٦- تساعد سبل القياس والإفصاح المحاسبي عن القيمة العادلة تقدير التدفقات النقدية المستقبلية بشكل سليم	٠.118	٠.008	٠.354	13.900	1.017
x٢٨- يمكن القياس والإفصاح المحاسبي للأصول بالقيمة العادلة من التمثيل العادل لقائمة الدخل وقائمة المركز المالي	٠.119	٠.007	٠.421	16.383	1.035
x٢٥- يوفر القياس والإفصاح لبيانات القيمة العادلة للأصول قدرة المنشأة على دقة التنبؤات المستقبلية	٠.109	٠.008	٠.328	12.948	1.002
x٢٧- يمكن القياس والإفصاح المحاسبي للأصول بالقيمة العادلة من إجراء التحليلات المالية بشكل سليم ومؤثر	٠.097	٠.008	٠.310	11.980	1.047
x٢٤- يمكن القياس والإفصاح للأصول بالقيمة العادلة من توفير وعي شامل للمستثمر لمعرفة التنبؤات المستقبلية للشركة	٠.099	٠.008	٠.324	12.296	1.085
x٣٠- يساعد القياس والإفصاح المحاسبي للأصول بالقيمة العادلة على إجراء المقارنات بين القطاعات	٠.097	٠.009	٠.282	11.110	1.011

(Y) = العامل التابع: استدامة الشركة في منشآت أعمال المقاولات

المتغيرات رتبت طبقا لأهميتها النسبية.

- <u>معاملات انحدار المتغيرات المستقلة واختبار الفرض الإحصائي:</u>

يتضح من جدول (١٦) أيضا أن العلاقة بين محددات أثر القياس والإفصاح عن القيمة العادلة للأصول المرتفعة الأهمية واستدامة الشركة علاقة طردية وعالية المعنوية حيث بلغت قيم معاملات الانحدار لمتغيرات النموذج (٠.097، و٠.118، و٠.119، و٠.109، و٠.097، و٠.099، و٠.097) على الترتيب. كما لوحظ أن المتغير الخاص بأمكانة القياس والإفصاح المحاسبي للأصول بالقيمة العادلة من التمثيل العادل لقائمة الدخل وقائمة المركز المالي قد حصل على أعلى قيمة من قيم معاملات الانحدار القياسي الجزئي بلغت (٠.421) مؤكدا بذلك أنه أقوى المتغيرات تأثيرا في استدامة الشركة في منشآت أعمال المقاولات .

وللتأكد من استقلالية متغيرات النموذج مع عدم وجود ارتباط ذاتي في حد الخطأ بين المتغيرات المستقلة (Collinearity Statistics) قام الباحث بتقدير معامل تضخم التباين (VIF). وقد جاءت نتائج (جدول١٦) تؤكد عدم وجود ازدواج خطى بين المتغيرات المستقلة، حيث انخفضت قيم VIF لأقل من "٥" وهوحد المعنوية، ما يؤكد على صلاحية العلاقة بين محددات أثر القياس والإفصاح عن القيمة العادلة للأصول المرتفعة الأهمية المؤثرة في استدامة الشركة في منشآت أعمال المقاولات.

ويوضح جدول (١٧) نتائج تحليل معنوية التباين(ANOVA) لنموذج الانحدار المرحلي لمحددات أثر القياس والإفصاح عن القيمة العادلة للأصول المرتفعة الأهمية بالنسبة لاستدامة الشركة في منشآت أعمال المقاولات، حيث بلغت قيمة F = (١٩٢.٥١) وبدلالة إحصائية على مستوى ١%، مما يؤكد صدق نموذج الانحدار وأن تأثير المتغيرات المكونة له مؤكد ولا ترجع إلى الصدفة.

جدول (١٧) نتائج تحليل معنوية التباين (ANOVA) لنموذج الانحدار المرحلي لمحددات أثر القياس والإفصاح عن القيمة العادلة للأصول المرتفعة الأهمية بالنسبة لاستدامة الشركة في منشآت أعمال المقاولات.

مصادر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	المعنوية
الانحدار	13.974	٦	1.996	192.510	٠.000
الخطأ التجريبي	2.250	١١٣	٠.010		
الكلى	16.224	١١٩			

- **ملخص النموذج :**

يتضح من جدول (١٨) أن تحليل الانحدار المرحلي قد قام بسبعة مراحل تم من خلالها اختيار أهم محددات أثر القياس والإفصاح عن القيمة العادلة للأصول المرتفعة الأهمية السابقة حيث بلغ معامل الارتباط المتعدد لها (R) ٠.٩٢٨ ومعامل التحديد (R Square) ٠.٨٦١ وبمستوى معنوية بلغ (٠.٠٠٠)، مما يؤكد معنوية علاقة الانحدار بين هذه المتغيرات واستدامة الشركة في منشآت أعمال المقاولات.

جدول (١٨): ملخص نموذج الانحدار المرحلي لمحددات أثر القياس والإفصاح عن القيمة العادلة للأصول المرتفعة الأهمية بالنسبة لاستدامة الشركة في منشآت أعمال المقاولات.

مراحل الموديل	معامل الارتباط	معامل التحديد	معامل التحديد المعدل	الخطأ القياسي
١	٠.477	٠.228	٠.224	٠.237
٢	٠.603	٠.364	٠.358	٠.215
٣	٠.707	٠.500	٠.493	٠.191
٤	٠.777	٠.604	٠.597	٠.170
٥	٠.834	٠.695	٠.688	٠.150
6	٠.885	٠.782	٠.776	٠.127
7	٠.928	٠.861	٠.857	٠.101

(Y) = العامل التابع: استدامة الشركة في منشآت أعمال المقاولات

بناء على ذلك يمكن استخلاص النتائج التالية:

١- العلاقة بين المتغير التابع (استدامة الشركة في منشآت أعمال المقاولات) والمتغيرات المستقلة X30، X٢٤، X٢٧، X٢٥، X٢٨، X٢٦، X٢١ أظهرت وجود علاقة قوية ومعنوية حيث بلغت قيمة معامل الارتباط المتعدد (٠.٩٢٨)، ونسبة التغير في المتغير التابع بسبب التغير في هذه المتغيرات بلغ (٨٦.١%)، كما أن مستوى المعنوية يشير إلى أن هذه العلاقة عالية المعنوية ولا ترجع إلي الصدفة.

٢-النتيجة السابقة تعني وجود علاقة ذات تأثير معنوي بين محددات أثر القياس والإفصاح عن القيمة العادلة للأصول المرتفعة الأهمية المؤثرة في استدامة الشركة في منشآت أعمال المقاولات. وهذه النتيجة تعطى إمكانية نفى الفرض الثالث.

ويرى الباحث بناء على النتائج السابقة أنة يمكن نفى الفرض الثالث "لا توجد علاقة تأثيرية ذات دلالة إحصائية بين أثر القياس والإفصاح عن القيمة العادلة للأصول واستدامة الشركة". ويقبل الفرض البديل.

النتائج والتوصيات:

أظهرت الدراسة الميدانية مجموعة من النتائج وتوصلت لمجموعة من التوصيات يمكن عرضها في الآتي:-

أولاً :نتائج الدراسة:

١- وجود علاقة قوية بين مجموعة من المحددات المرتبطة بأهمية معلومات تقارير القطاعات التشغيلية وعلاقتها بالإستدامة لعل أهمها – التحول من نموذج التكلفة التاريخية إلى نموذج شفافية السوق، تقييم الأصول طبقاً لإستخداماتها المستقبلية.

٢- توجد بعض المحددات المرتبطة بمعلومات تقارير القطاعات التشغيلية يمكن إستبعادها من العلاقة الطردية السابقة أهمها – تحديد سعر البيع على أساس المدخل النقدي، والتعبير عن آلية الدفع المستخدمة والمطبقة حالياً.

٣- توجد علاقة طردية قوية بين محاور كل من تدعيم متطلبات أصحاب المصالح وتوفير الخصائص النوعية للمعلومات والمساهمة في إدارة مخاطر الشركة كأحد محددات التقارير القطاعية في دعم التقرير المالي وعلاقته الوثيقة بإستدامة الشركة.

٤- توجد علاقة إرتباط قوية بين مجموعة من محددات القياس والإفصاح عن القيمة العادلة وبين أسباب إستدامة الشركة لعل أهمها- دقة التنبؤات المستقبلية، تقدير التدفقات النقدية المستقبلية، تغيرات القوة الشرائية لوحدة النقد.

٥- يُمكن القياس والإفصاح المحاسبي لأصول القطاعات التشغيلية بالقيمة العادلة من التمثيل العادل للتقارير المالية في الشركة.

٦- يُمكن القياس والإفصاح المحاسبي لأصول القطاعات التشغيلية بالقيمة العادلة على إجراء المقارنات بين أصول القطاعات المختلفة للشركات ذات القطاعات والفروع بما يمكنها من الوصول إلى التعبير السليم عن دقة التقارير المالية ومدى إنعكاسها على إستدامة الشركة.

ثانياً التوصيات:

١- نشر الوعي بأهمية استخدام مداخل القيمة العادلة لما له من دلالة على تقدير الموقف المالي لدى الشركات ذات الفروع والقطاعات.

٢- العمل على وجود دليل إجرائي إرشادي يتعلق بالقيمة العادلة وتطبيقاتها خاصة في الشركات ذات القطاعات والفروع.

٣- تفعيل مداخل القيمة العادلة في التقارير المالية المختلفة لكي تصبح المنظم الفعال لتقديرات أصول الشركات ذات القطاعات بما ينعكس على إستدامة الشركات.

٤- العمل على توفير المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية في الشركات ذات القطاعات المختلفة بالشكل الذي يحقق تماثل المعلومات لكافة الأطراف أصحاب المصالح.

٥- مراعات القياس والإفصاح التام عن محددات القيمة العادلة وتنبؤاتها في تقدير التدفقات النقدية المستقبلية وتغيرات القوة الشرائية لوحدة النقد بما يمكن من التوصل إلى دقة تقدير الأصول وبالتالي التمثيل الصادق لقوائم الشركات ذات القطاعات المختلفة.

٦- لفت إنتباه إدارات الشركات ذات الفروع والقطاعات المختلفة إلى أهمية المقارنات الدورية بين القطاعات بما يمكنها من إعداد التقارير المالية ذات الأثر الإيجابي لأصحاب المصالح وإتخاذ القرارات الرشيدة حتى يتم التوصل إلى تقارير إستدامة تخدم أغراض جميع الأطراف ذات العلاقة.

ثالثاً : التوجهات المستقبلية للبحث:

١- دور نظم المعلومات المحاسبية في تفعيل تطبيقات القيمة العادلة وإنعكاساتها على إستدامة الشركات.

٢- إستخدام معايير التقارير المالية الدولية IFRS في التنبؤ بالقيمة الحقيقية للقوائم المالية في الشركات ذات القطاعات المختلفة.

٣- مدخل مقترح لإستخدام تطبيقات القيمة العادلة في تقدير القيمة الحقيقية للأدوات المالية المشتقة.

المراجع:

أولاً: المراجع العربية:-

١- الأراضي، محمد وداد، "تقييم وتطوير تقرير الاستدامة المعد في ضوء مبادئ المبادرة العالمية للتقارير GRI كمدخل لتوفير حاجات سوق المال المصري من المعلومات الغير مالية"، **مجلة المحاسبة المصرية**، العدد الثاني، السنة الأولى، كلية التجارة، جامعة القاهرة، ٢٠١٠. ص ص ٢٤٨-٣١١.

٢- جمعة، هوام حنيدي آدم، "أثر وإمكانية تطبيق محاسبة القيمة العادلة في المصارف الإسلامية"، ورقة بحثية مقدمة إلى **المؤتمر العالمي التاسع للاقتصاد والتمويل الإسلامي**، ٠٩/١١ سبتمبر ٢٠١٣، اسطنبول، تريلا.

٣- زكي، محمد زكريا، "أثر استخدام أساس القيمة العادلة في القياس والإفصاح المحاسبي على تقدير خطة المراجعة"، القاهرة، جامعة حلوان، كلية التجارة، **المجلة العلمية للبحوث التجارية**، العدد الأول، ٢٠١٢، ص ٦١.

٤- صالح، رضا إبراهيم، "أثر توجه معايير المحاسبة نحو القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في ظل الأزمة المالية العالمية"، **مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية**- جامعة الإسكندرية العدد رقم (٢) المجلد رقم (٤٦) يوليو ٢٠٠٩، ص ١-٣٢.

٥- غسان، مصطفى أحمد، "محاسبة القيمة العادلة بين البراءة والأتهام"، عمان، **المجلة العربية لدراسات الشريعة والقانون**، العدد الأول ٢٠١٤، ص ٧٤.

ثانياً: المراجع الأجنبية:-

1. Adams,C.,&,.McNicholas,P.,(2007),Makinga difference: sustainability reporting, accountability and organizational change,Accounting, **Auditing and Accountability Journal**, Vol..20, Issue. 3, pp. 382-402.
2. Altintas,T., Switching to IFRS 8and ITS impact on the Turkish Listed Companaies, SosyalBilimler Dergisi, 2010,VOL.2,pp .98-122.
3. Ameer, R.,&, Othman, R., (2012); Sustainability Practices and Corporate Financial Performance A Study Based on the Top Global Corporations, **Journal of Business Ethics**. Vol. 108, Issue. 1, pp.61-79.
4. Anria,S.,&, Zyl,V., (2013), Sustainability And Integrated Reporting In The South African Corporate Sector, **Journal of Sustainability Management**, VOL. 1, NO. 1, PP. 19-42.
5. Bartels, W.,et.al.,(2008)." Count me in: the readers' takeonsustainability reporting,

KPMGand Sustainability". Available from: http ://www.globalreport,ing.org!NR/rdonlyres,(accessed July 5,(2011).

6. Berthelot,S., et.al,(2012), Do Investors Value Sustainability Reports? A Canadian Study, **Corporate Social Responsibility and Environmental Management**, Vol. 19, Issue. 6, pp.355- 363.
7. Bugeja,M., (2014), The impact of the management approach on segment reporting, **Journal of Business Finance & Accounting,** John Wiley & Sons Ltd,VOL.87 ,N0.2,PP.1-17.
8. Burritt,R.,&, Schaltegger,S.,(2010), sustainability accountingand reporting fad or trend?, Accounting, **Auditing and Accountability Journal**,VOL.23,1ssue. 7,pp.828-865.
9. Bartlett, J., Kotrlik, J. and Higgins, Ch. 2001. Organizational Research: Determining Appropriate Sample Size in Survey Research, Information Technology, **Learning and Performance Journal**, Vol.19, Issue.1, pp43-50.
10. Fariasa, P.,&, Rodriguez, R.,(20 14),Segment disclosures under IFRS 8's managementapproach: has segment reporting improved?, **Spanish Journal of Finance and Accounting**, Vol.22,Issue.1,PP.52-83.
11. Global Reporting Initiative (GRI), 2011, What is GRI? Available from: **http://www.globalreporting.org/AboutGRI/WhatIsGRI/.**
12. Gramlich,D., &Finster, N., (2013),"Corporate sustainability and risk", **Journal of Business Economics**,VOL.83, NO.6, pp. 632-664.
13. Hodder L.,et.al.(2014), Fair Value Measurement in Financial Reporting, Foundations and Trends in Accounting, Vol.9,,pp.2-13.
14. Hodihernadi .B. (2012), Green accountingfor Corporate Sustainability, 'Club of Economicin Miskolc Vol. 8.,0. 2, pp. 23-30.
15. Hyderabad, R.,&Pradeepkumar, K.,(2011), An Appraisal of Segment Reporting Practices of Indian IT Industry, **Journal of Modern Accounting and Auditing**, October, 20 1l,Vol. 7, No.10, pp.1023-1033.
16. Kang, H., Gray, Sidney J., (2014), Corporate Financial Reporting in the BRIC Economies: AComparative International Analysis of Segment Disclosure Practices, in Chinmay Pattnaik, Vikas Kumar (ed.) Emerging Market Firms in the Global

Economy,**International Finance Review**, Emerald Group Publishing Limited, VOL.I5, pp.233-254.

17. KPMG (2011). International Survey of Corporate Responsibility Reporting 2011. On line available: **http://www.kpmg.com/PT/pt/IssuesAndInsights/Documents/corporateresponsibility2011.**
18. Krechovsk,M.,(2014), Sustainability and its Integration into Corporate Governance Focusing on Corporate Performance Management and Reporting, **Procedia Engineering**,VOL.69,PP. 1144-1151.
19. Langer,m.,(2006), Comparability of sustainability reports. A comparative content analysis of Austrian sustainability **reports, Springer**, Dordrecht,VOL.21,pp. 581-605.
20. Laurence C., Roca,&, Cory S.,(2012), An analysis of indicators disclosed in corporate sustainability reports, **Journal of Cleaner Production**,VOL. 20,pp. 103-118.
21. Lodhia, S., &,Martin, N., (2014), Corporate Sustainability Indicators: an Australian Mining Case Studym, **Journal of Cleaner Production**, VOL.84,NO.1,pp.l-9 .
22. Moldovan,R., (2014), Post-Implementation Reviews for IASB and FASB Standards: A Comparison of the Process and Findings for the Operating Segments Standards, **journal of the European Accounting Association,** Vol.11, Issue. 2,pp.7-29.
23. Snedecor, G.W. and Cochran, W.G. (1980) . Statistical methods. Oxford & J.BH Publishing com. 7th. edition
24. Philip G. Berger, Rebecca N. Hann,(20 14)," Segment Profitability and the Proprietary and Agency Costs of Disclosure", **THE ACCOUNTING REVIEW**,VOL. 82, No. 4, p.873.
25. QiqiLi,A.,(20 13), Impact of adoption of IFRS 8 on Quality of Financial Reporting of Foreign Companies Listed on U.S. Securities Exchanges" by the Lee Honors College at cholar **Works at WMU,** pp.l-28.
26. Ratanajongkol,S.,et.al., (2006), Corporatesocialreporting in Thailand: The news is all good and increasing, **Qualitative Research in Accounting & Management**, VOL. 3, Issue. 1, pp.69- 82.
27. Ronenj.,(2008),"To Fair Value or Not to Fair Value: A Broader Perspective, Jotitnalcompilation Accounting Foundation, **The University of Sydney**, Vol. 44, No.2, p.181-212.
28. Saariluoma, S., (2013), The Effects of IFRS 8 on Segment Disclosure- Evidence from

Finnish Listed Companies, **Master's thesis, Aalto University**,2013.

29. Skouloudis, A.,&, Evangelinos, K., (2009), Sustainability reporting in Greece: are we thereyet?, **Journal of Environmental Quality Management**, VOL. 19, ON .1, pp. 43-59.
30. Stiller, Y.,& Heinrich, Daub (2007) Paving the way for sustainable communication: evidence from a **Swiss Study Business Strategy and the Environment**, VOL.l6, 0.5, pp. 474-486.
31. Vormedal,I .,&, Ruud, A., (2009), Sustainability reporting in Norway- an assessment of performance in the context pf legal demands and socio political drivers, **Business Strategy and the Environment,** V . 18,0N.4, pp. 207-222.
32. Wai, A.,& Cheung, K., (2011), Do Stock Investors Value Corporate Sustainability? Evidencefrom an Event Study, **Journal of Business Ethics**, Vol.99, Issue. 2,PP. 145-165.
33. Yuh, H., Ching,(2014), Scoring Sustainability Reports using GRI indicators: A Study based on ISE and FTSE4Good Price Indexes, **Journal of Management Research** . 6, No.3, pp .27-48.
34. Zhou, Y..,(2014),"Disclosure Regulation and the Competition between Public and Private Firms :The Case of Segment Reporting ", **the University of Florida accounting workshop**, January ,pp.1

ملحق البحث

استمارة استقصاء

السـيد /.....المحترم

تحية طيبة وبعد ،،

أحيط سيادتكم علما بأني أقوم بإعداد دراسة في المحاسبة بعنوان:

" تقييم أثر القياس والإفصاح المحاسبي عن القيمة العادلة لأصول القطاعات التشغيلية على إستدامة الشركة طبقاً لمعايير التقارير المالية الدولية بالتطبيق على الشركات المساهمة المصرية "

ونظراً لخبرتكم العملية فإنه يشرفنا مساهمتكم في هذه الدراسة وذلك من خلال قيامكم باستيفاء قائمة الاستقصاء المرفقة وإعادتها للباحث في أقرب فرصة ممكنة، ولا شك أنكم تقدرون الفائدة التي تعود علي البحث والباحث والناتجة عن اهتمامكم بالإجابة، حيث تمثل إجاباتكم أحد الدعامات الأساسية للبحث، وما يسفر عنه من نتائج.

وإذ يتقدم الباحث لسيادتكم بخالص الشكر والتقدير على ما تقدمونه من وقت وجهد لاستيفاء بيانات هذا الاستقصاء، يؤكد الباحث أيضاً على أن جميع البيانات والآراء التي ستقدمونها ستكون محل سرية تامة ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط.

وتفضلوا سيادتكم بقبول خالص الشكر

والتقدير لحسن تعاونكم وجهدكم البناء في إتمام هذا البحث

الباحث

الاسم (اختياري) /..... جهة العمل (اختياري)/ .....

المؤهل الدراسي : بكالوريوس ☐ ماجستير ☐ دكتوراه. ☐

المستوى الإداري: التنفيذي ☐ الوسطى ☐ العليا. ☐

الخبرة بالسنوات: من ٥- ١٠ ☐ من ١٠-١٥ ☐ ١٥ فأكثر. ☐

المحور الأول: تتحقق إستدامة الشركة من خلال معلومات تقارير القطاعات التشغيلية بالآتي:

م	البيان	موافق جداً	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق على الإطلاق
	تتحقق إستدامة الشركة من خلال معلومات تقارير القطاعات التشغيلية بالآتي					
	التحول من نموذج التكلفة التاريخية إلى نموذج شفافية السوق.					
	تحديد سعر البيع على أساس المدخل النقدي.					
	تحديد سعر البيع على أساس المدخل النقدي المعادل.					
	التعبير عن آلية الدفع المستخدمة والمطبقة حالياً					
	التعبير عن آلية الدفع المستقبلية.					
	إتمام آليات عقد الصفقات بالمشاركة.					
	إتمام آليات عقد الصفقات بالتفاوض الفعال.					
	معرفة كافة الأطراف للحقائق الجوهرية للأصول محل التفاوض.					
	تقييم الأصول طبقاً لإستخدامتها المستقبلية.					
	إمكانية إعادة هيكلة الأصول بغرض محدد.					

المحور الثاني: دور تقارير القطاعات التشغيلية في دعم التقرير المالي تحقيقاً لأهداف الإستدامة:

م		موافق جداً	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق على الإطلاق
	دور تقارير القطاعات التشغيلية في دعم التقرير المالي					
	تقرير القطاعات التشغيلية تدعم متطلبات أصحاب المصالح					
	تقرير القطاعات التشغيلية يوفر الخصائص النوعية للمعلومة					
	تقرير القطاعات التشغيلية يعمل على تحسين التوقعات الحالية للمستثمر					
	تقرير القطاعات التشغيلية يعمل على تحسين التوقعات المرتقبة للمستثمر					
	تساهم تقارير القطاعات التشغيلية في معرفة الأداء المالي الحقيقي للشركة ككل.					
	تساهم تقارير القطاعات التشغيلية في معرفة أداء الفروع كلٌ على حدا					
	تدعم تقارير القطاعات التشغيلية الموقف التمولي للشركة					
	تعمل تقارير القطاعات التشغيلية على تحقيق وفورات في البعد التكاليفي للشركة					
	تساهم التقارير القطاعية في إدارة مخاطر الشركة.					
	تعمل التقارير القطاعية على وضع إستراتيجية واضحة ومعلنة للشركة.					

المحور الثالث: أثر القياس والإفصاح عن القيمة العادلة للأصولدعماً لإستدامة الشركات:

م	البيان	موافق جداً	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق
المحور الأول: أثر القياس والإفصاح عن القيمة العادلة للأصول						
	يوفر قياس الأصول والإفصاح عنها بالقيمة العادلة التعبير الصادق عن الدخل الإقتصادي للشركة.					
	يعبر القياس والإفصاح عن الأصول بالقيمة العادلة عن معلومات محايدة وتمثل الواقع.					
	يراعي القياس للأصول والإفصاح عنها بالقيمة العادلة أبعاد تغيرات القوة الشرائية لوحدة النقد.					
	يمكن القياس والإفصاح للأصول بالقيمة العادلة من توفير وعي شامل للمستثمر لمعرفة التنبؤات المستقبلية للشركة.					
	يوفر القياس والإفصاح لبيانات القيمة العادلة للأصول قدرة المنشأة على دقة التنبؤات المستقبلية.					
	تساعد سبل القياس والإفصاح المحاسبي عن القيمة العادلة تقدير التدفقات النقدية المستقبلية بشكل سليم.					
	يمكن القياس والإفصاح المحاسبي للأصول بالقيمة العادلة من إجراء التحليلات المالية بشكل سليم ومؤثر.					
	يمكن القياس والإفصاح المحاسبي للأصول بالقيمة العادلة من التمثيل العادل لقائمة الدخل وقائمة المركز المالي.					
	يمكن القياس والإفصاح المحاسبي للأصول بالقيمة العادلة من التسريع في كشف الأزمات المالية للشركة.					
	يساعد القياس والإفصاح المحاسبي للأصول بالقيمة العادلة على إجراء المقارنات بين القطاعات					